

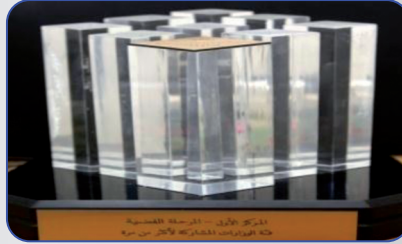
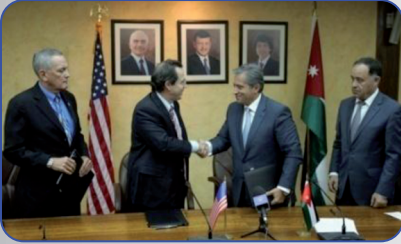
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وَنَارَةُ التَّحْطِيطِ وَالْتَّعَاوُنِ الدَّوْلِيِّ

النَّفَرِيرُ الْحَنَوِي

٢٠١١



جائزة الملك عبد الله الثاني

للميز الأداء الحكومي والشفافية

الدورة الخامسة (٢٠١١/٢٠١٠)

المرحلة الثانية

المركز الأول





حضرة صاحب اللجنة الهاشمية المحترمة عبد الله الثاني ابن الحسين (المعظم حفظه الله ورحمه





صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد





٣	كلمة الوزير
٥	لمحة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي
٦	الرؤية
٦	الرسالة
٦	القيم
٧	الأهداف الوطنية التي تساهم وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تحقيقها
٧	الأهداف المؤسسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي
٨	الهيكل التنظيمي
٩	المهام والواجبات
١٠	تصنيف المتعاملين والخدمات والانجازات المقدمة
١١	قائمة المتعاملين Stakeholders List
١٣	جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية
١٤	الخدمات والانجازات المقدمة للمتعاملين
١٥	أولاً: في مجال البرامج والمشاريع
٢٢	ثانياً: في مجال التنمية المحلية
٢٧	ثالثاً: في مجال السياسات و الاستراتيجيات
٣٦	رابعاً: في مجال التعاون الدولي
٤٤	خامساً: في مجال برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية
٤٩	سادساً: في مجال تنسيق الشؤون العراقية
٥٣	سابعاً: في مجال التقييم وقياس الأثر
٥٦	الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الداخليين
٥٦	أولاً: في مجال الموارد البشرية
٥٩	ثانياً: في مجال تكنولوجيا المعلومات والأرشفة
٦٢	ثالثاً: في مجال الشؤون المالية والإدارية
٦٤	رابعاً: الخدمات المقدمة في مجال الإعلام والاتصال
٦٥	خامساً: الخدمات المقدمة في مجال الرقابة المالية والإدارية



## كلمة الوزير

أعزائي القراء الكرام،  
تحية طيبة وبعد،

يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي لوزارة التخطيط والتعاون الدولي لعام 2011، والذي يلقي الضوء على أبرز وأهم إنجازات الوزارة لعام 2011 حيث سعت الوزارة إلى ترجمة رؤى صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله، الهادفة إلى تحسين مستوى معيشة المواطن والارتقاء بالاقتصاد الوطني ضمن محاور عمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وقامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي خلال هذا العام بالعمل على تنفيذ خطتها للعام 2011 حيث تضمنت هذه الخطة برامج وأنشطة مختلفة تهدف إلى توفير الدعم لمختلف الوزارات والمؤسسات.

كما عملت الوزارة وفي إطار الجهود والمسااعي التي تبذلها المملكة للسير قدماً ببرامج الإصلاح والتحديث والتطوير المختلفة في كافة القطاعات التنموية، على تنسيق وتوجيه جهود التنمية الهادفة إلى تحسين مستوى معيشة المواطن عن طريق إعداد ومتابعة تنفيذ وتقييم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة بالبرنامج التنفيذي لمبادرة كلنا الأردن/الأجندة الوطنية وبالتشارك مع القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وتوطيد أواصر التعاون الاقتصادي والفني والمالي مع مختلف الدول والهيئات والمؤسسات الدولية.

وختاماً أود أن أتقدم بجزيل الشكر لجميع الجهود المبذولة من كافة العاملين بالوزارة لحصول وزارتنا على المركز الأول في المرحلة الفضية لجائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية في الدورة الخامسة متمنياً لهذا الوطن الغالي دوام التقدم في ظل راعي المسيرة حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

د. جعفر عبد حسان

وزير التخطيط والتعاون الدولي









لمحة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي

## الرؤية:

وزارة رائدة لها دور أساسي في رسم السياسات الوطنية والقطاعية وتوجيه برامج التنمية على المستويات المحلية والوطنية، وتعزيز التعاون الدولي لتحقيق أعلى مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

## الرسالة:

"تنسيق وتوجيه جهود التنمية وضمان تكاملها من خلال التنسيق مع الوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاعات المختلفة لرفع مستوى الاقتصاد الوطني عن طريق إعداد ومتابعة وتقييم آثار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وتوطيد أواصر التعاون الدولي لتحقيق الأهداف التنموية، وتوجيه المساعدات حسب أولويات اقتصادية واجتماعية مدروسة وعلى أسس التقييم المستمر وفي إطار الأجندة الوطنية وبرامج عمل الحكومة، مما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة."

## القيم:

- العمل بروح الفريق
- التطوير والتحسين المستمر
- الالتزام والانتماء
- الشفافية
- المبادرة
- التعاون والتنسيق والتكامل مع الشركاء

## الأهداف الوطنية التي تساهم وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تحقيقها:

- تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة مالياً وشفافة وخاضعة للمساءلة، على الصعيدين المركزي والمحلي.
- تطوير الاقتصاد الأردني ليكون مزدهراً ومنفتحاً على الأسواق الإقليمية والعالمية.
- المحافظة على الأردن والارتقاء به كمكان آمن ومناسب للعيش والعمل وتربية أجيال المستقبل.
- توفير مرافق وبنى تحتية ذات كفاءة ومردود عالٍ.

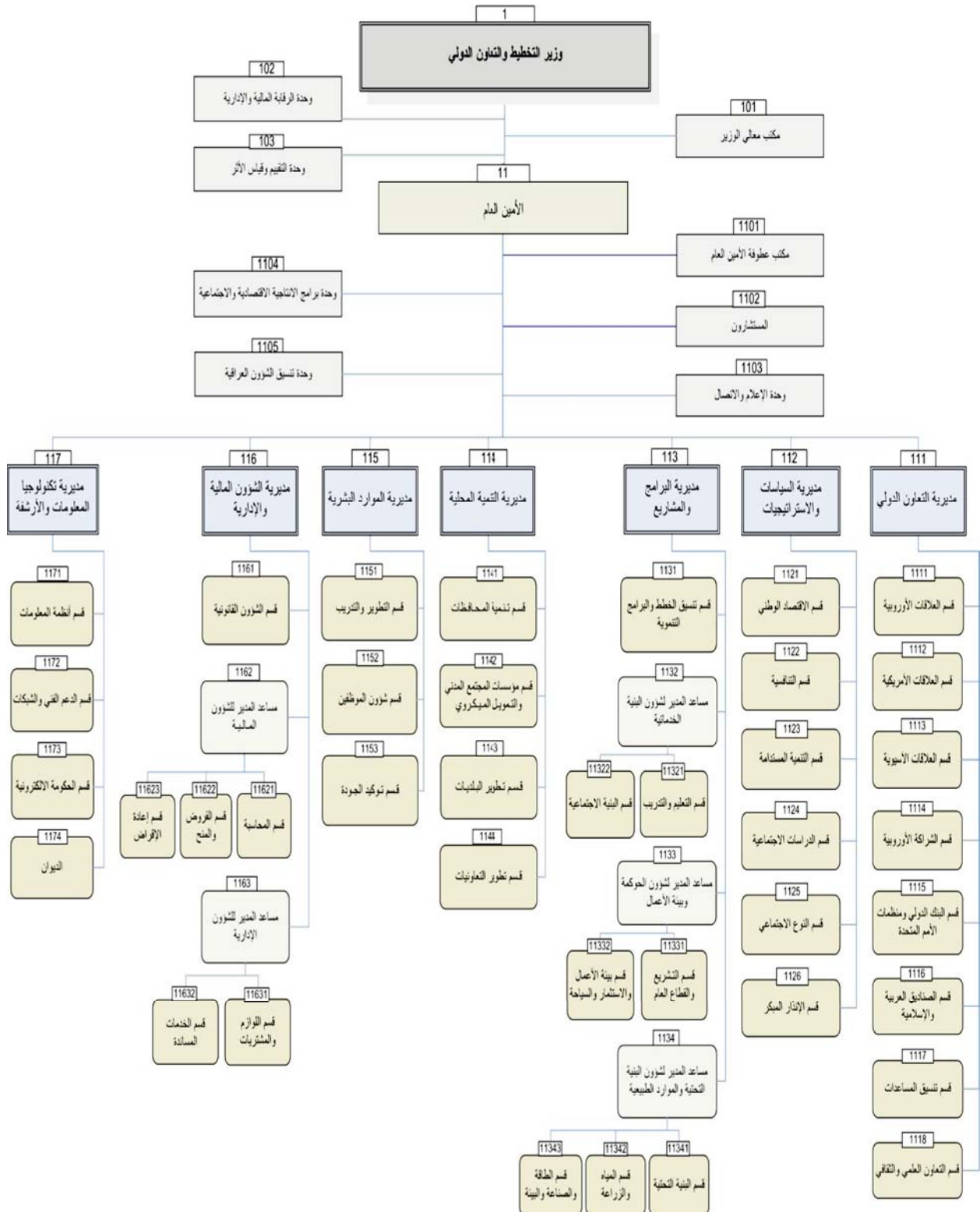
## الأهداف المؤسسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي:

- ضمان التنسيق والتكامل بين المشاريع المختلفة لتحقيق الأولويات والأهداف التنموية الوطنية وفي إطار التخطيط التنموي الشامل المتوسط المدى.
- تحسين السياسات التنموية وتعزيز المشاركة الفاعلة في عملية التنمية الشاملة ضمن نهج اللامركزية ورفع قدرات المنظمات غير الحكومية للقيام بمهامها تجاه المجتمع المحلي.
- المساهمة في تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين في مختلف المناطق مع التركيز على المناطق الأقل حظاً.
- تطوير آليات ومعايير لقياس أثر تدخلات الحكومة التنموية من خلال تنفيذها للبرامج والمشاريع المختلفة.
- تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني لتحسين ترتيب الأردن وفق التصنيفات والمؤشرات العالمية.
- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من الدول والجهات المانحة من خلال وضع الأولويات على أسس مدروسة متفق عليها بالتنسيق مع الجهات المستفيدة وزيادة نسبة المساعدات وتوسعة قاعدة المنح.
- بناء نموذج في الإدارة حسب أفضل المعايير الدولية والتجارب الناجحة وبما ينعكس أثره على الشركاء والمتعاملين مع الوزارة.





# الهيكل التنظيمي



### أولاً: في مجال التخطيط

- رسم السياسة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
- التعاون والتنسيق مع دائرة الإحصاءات العامة في تحديد أنواع المعلومات الإحصائية من اقتصادية واجتماعية وسكانية وغيرها مما تحتاج إليه الدولة في خطط التنمية وبرامجها المختلفة.
- تطوير الاستراتيجيات المستقبلية من خلال العمل مع المؤسسات الدولية لتوفير البيئة المناسبة لقيام القطاع الخاص بدوره المنشود في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

### ثانياً: في مجال التنسيق

- التنسيق بين نشاطات الوزارات والمؤسسات الأخرى فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القطاعي والحيز المكاني لضمان كفاءة التنفيذ وتحقيق الأهداف المتوخاة.
- العمل كحلقة وصل بين الجهات الدولية المانحة والوزارات والمؤسسات الحكومية.

### ثالثاً: في مجال التعاون

- وضع السياسات والإجراءات الكفيلة بتعزيز العلاقة مع المؤسسات الاقتصادية الإقليمية والدولية بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية، والتأكيد على دور الوزارة المحوري في هذا الخصوص.
- توفير وإدارة التمويل اللازم للمشاريع التنموية من مختلف المصادر التمويلية من خلال القروض والمنح والمساعدات الفنية.
- التعاون مع وزارة المالية في مختلف مراحل إدارة الدين العام.

### رابعاً: في مجال التوجيه

- متابعة سبل تحقيق الأهداف الوطنية وأولوياتها من خلال تنمية القطاعات المختلفة.
- وضع برامج واليات لرفع القدرات المؤسسية للوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية على المستويين الوطني والمحلي في المحافظات والبلديات، لضمان اتساق الخطط والبرامج الوطنية وتنفيذها حسب الخطط الموضوعة.
- وضع آلية للمتابعة وتقييم الآثار التنموية الناتجة عن تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع التنموية بالتعاون مع الجهات المعنية، واقتراح التعديلات المناسبة لها كلما اقتضت الضرورة ذلك.
- متابعة الأهداف والبرامج التنموية التي أوصت بها المبادرات والمؤتمرات الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية.
- متابعة المؤشرات الاقتصادية العالمية ودراسة أثرها على الاقتصاد الوطني.

تصنيف المتعاملين والخدمات والانجازات المقدمة

يوضح الجدول أدناه تصنيف المتعاملين مع الوزارة:

<ol style="list-style-type: none"> <li>1. مجلس الوزراء</li> <li>2. اللجان الوزارية المختلفة</li> <li>3. جميع الوزارات</li> <li>4. المؤسسات الرسمية على سبيل المثال لا الحصر: <ul style="list-style-type: none"> <li>البنك المركزي الأردني، المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، مؤسسة التدريب المهني، مؤسسة الإقراض الزراعي، مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري، المؤسسة العامة للغذاء والدواء، مؤسسة المواصفات والمقاييس، مؤسسة المدن الصناعية، مؤسسة تشجيع الاستثمار، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، المؤسسات الإعلامية، سلطة المصادر الطبيعية، ديوان المحاسبة، وكالات الأنباء الأردنية، هيئة الطيران المدني، هيئة المناطق التنموية والمناطق الحرة، ودائرة الإحصاءات العامة، دائرة الجمارك، دائرة الموازنة العامة، دائرة الأرصاد الجوية، ديوان الخدمة المدنية، دائرة العطاءات الحكومية.</li> </ul> </li> <li>5. الشركات الوطنية: شركة توليد الكهرباء المركزية، شركة توزيع الكهرباء، شركة البترول الوطنية، شركة السمرا لتوليد الكهرباء</li> <li>6. المراكز الوطنية: المركز الوطني للبحث والتطوير، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني NITC، مركز عمليات الحكومة الالكترونية</li> </ol>	<p>رئاسة الوزراء والوزارات والمؤسسات الحكومية</p>
<ol style="list-style-type: none"> <li>1. الجامعات والمعاهد الحكومية</li> <li>2. دور الخبرة والاستشارات، المكاتب الهندسية</li> <li>3. الهيئات المحلية الوطنية: هيئة تنشيط السياحة، هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، هيئة تنظيم قطاع النقل البري، هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، هيئة الطاقة النووية، هيئة الطيران المدني</li> <li>4. النقابات، المؤسسة التعاونية، التعاونيات</li> <li>5. المنظمات المجتمعية وغير الحكومية مثل: الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، جمعية مراكز الإنماء الاجتماعي، مؤسسة نور الحسين، مؤسسة نهر الأردن، الصندوق الهاشمي لتنمية البادية والجمعيات الخيرية والتعاونية.</li> </ol>	<p>مؤسسات المجتمع المدني</p>



1. وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للإغاثة الدولي (USAID) والوكالة الكندية للتنمية .
2. منظمات ومؤسسات وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية: UNDP/ ILO/ UNFPA/ UNICEF/ UNIDO/ FAO/ ESCWA/ COMCEC/ UNIFEM/ IOM/ UNESCO/ UNHCR/ IFAD/ WFP .
3. الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي.
4. الدول والجهات الأوروبية المانحة (ألمانيا وبنك الإعمار الألماني والوكالة الدولية (KfW/GIZ)، فرنسا والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، اسبانيا، إيطاليا، سويسرا، السويد، الدنمارك، النرويج، المملكة المتحدة، هولندا).
5. الدول والجهات الآسيوية (اليابان، الصين، كوريا).
6. مجموعة البنك الدولي بما فيها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ومرفق البيئة العالمي (GEF).
7. الوكالة البريطانية للإغاثة.
8. الوكالة الإسبانية للتنمية.
9. الصناديق العربية والإسلامية والإقليمية: البنك الإسلامي للتنمية/ الصندوق العربي للإغاثة الاقتصادي والاجتماعي/ الصندوق السعودي للتنمية/ صندوق أبو ظبي للتنمية/ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية/ صندوق أوبك للتنمية الدولية.

مجتمع المانحين ومؤسسات التمويل الدولي والإقليمية ومنظمات الأمم المتحدة



شاركت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية في دورتها الخامسة (2010-2011) وللمرة الرابعة على التوالي، وتعتبر الجائزة أحد نماذج التميز المتبعة عالمياً لتحسين الأداء. حيث حصلت الوزارة في الدورة الخامسة (2010-2011) على أعلى مرتبة ضمن الوزارات المشاركة لأكثر من مرة حيث نالت ختم التميز للمرحلة الفضية. وكانت الوزارة قد حصلت على المركز الأول في جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية ضمن المرحلة البرونزية خلال الدورة الرابعة (2008-2009). وحصلت الوزارة في الدورة الثالثة (2006-2007) على الجائزة الذهبية عن فئة الوزارات. وكانت الوزارة قد شاركت في الجائزة لأول مرة في الدورة الثانية (2004-2005) وحصلت في تلك الدورة على الجائزة الفضية عن فئة الوزارات.

ومما لا شك فيه بأن تحقيق متطلبات الجائزة في كافة المعايير لا يتأتى إلا من خلال تغيير شامل لبيئة العمل بما يسمح لها أن تواكب آخر المستجدات والمتطلبات، وقد ساهمت الجائزة في غرس ثقافة التميز في جميع نواحي العمل في الوزارة مما ساهم في تحسين وتطوير الأداء، كما ساعدت في رفع مستوى وكفاءة الموظف الحكومي وزيادة فعالية العمليات والإجراءات والبعد عن البيروقراطية وذلك من خلال إدخال وتبني مفاهيم جديدة في الإدارة مثل التركيز على النتائج والشفافية ومراقبة وتقييم الأداء.

تستند الجائزة في هيكلها إلى مفاهيم إدارة الجودة الشاملة ويتطلب تحقيق متطلباتها اعتماد وتطبيق أفضل الممارسات في الإدارة وعلى هذا الأساس تبنت الوزارة الأنظمة الحديثة في إدارة الموارد البشرية وأنظمة إدارة الجودة وأنظمة الاتصال واستراتيجيات تطوير العنصر التكنولوجي وأنظمة إدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي. تعتبر الجائزة حافزاً للتغيير والتحسين المستمر وقد كان لمشاركة الوزارة في أربع دورات سابقة أكبر الأثر في دفع عجلة التحسين والتغيير وتطوير العمل ومأسسة الأداء، كما أن توفر هذا الدافع قد ساعد في تبني عديد من المبادرات الداخلية والإيمان بضرورة تنفيذها ومنها على سبيل المثال لا الحصر أتمتة أنظمة الموارد البشرية وربطها إلكترونياً، وتفعيل استخدامات شبكة الانترنت، وتحفيز الموظفين من خلال جائزتي ”إنجاز“ و”موظف الشهر“، ومأسسة العلاقة مع الشركاء والمتعاملين، ونشر المعرفة واكتسابها وغيرها. كما وحصل بعض موظفي الوزارة على جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز لموظفي الحكومة في مختلف الفئات حيث حصل السيد مروان الرفاعي على جائزة الموظف الحكومي المتميز في فئة الموظف القيادي في الدورة الخامسة (2010/2011).

يوضح هذا الجزء الخدمات المتنوعة التي تقدمها وزارة التخطيط والتعاون الدولي ممثلة بمديرياتها ووحداتها الفنية المختلفة للوزارات والمؤسسات الوطنية، والدول والجهات الخارجية، كما يوضح القسم الثاني منه الخدمات التي تقدمها المديريات والوحدات المساندة لمتلقي الخدمة الداخلي (مديريات/ وحدات/ أقسام/ موظفين) وعلى النحو الآتي:

1. المديريات والوحدات الفنية: وهي المديريات والوحدات التي تتعامل مع الجهات الخارجية وفئات المتعاملين.

- مديرية البرامج والمشاريع.
- مديرية التنمية المحلية.
- مديرية السياسات والاستراتيجيات.
- مديرية التعاون الدولي.
- وحدة برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية.
- وحدة تنسيق الشؤون العراقية.
- وحدة التقييم وقياس الأثر.

2. المديريات والوحدات المساندة: وهي المديريات والوحدات التي تساعد المديريات والوحدات الفنية من خلال تطوير بيئة العمل الداخلية وتساعد في تقديم الخدمات المساندة لعمل المديريات والوحدات الفنية.

- مديرية الشؤون المالية والإدارية.
- مديرية الموارد البشرية.
- مديرية تكنولوجيا المعلومات والأرشفة.
- وحدة الإعلام والاتصال.
- وحدة الرقابة المالية والإدارية.

## أولاً: في مجال البرامج والمشاريع:

### 1. الخدمات:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
إعداد البرامج والخطط التنفيذية التنموية	تهدف هذه الخدمة إلى: أ. تحديد الأولويات التنموية ضمن القطاعات المختلفة ب. ضمان مواءمة الأولويات القطاعية مع الأولويات الوطنية ج. تحديد الخطط التنفيذية ضمن إطار مالي وزمني محدد بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية د. ضمان انسجام البرامج والخطط التنموية مع مبادرات الأجندة الوطنية والاستراتيجيات القطاعية	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية القطاعات الأخرى في المجتمع الأردني	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية
متابعة تنفيذ البرامج والخطط التنفيذية التنموية	تهدف هذه الخدمة إلى: أ. التأكد من تنفيذ الجهات المختلفة للمشاريع حسب جدولها الزمني ومخصصاتها المالية ب. تحديد المشاكل والمعوقات التي تحول دون تنفيذ المشاريع واقتراح التوصيات حولها ج. متابعة تمويل المشاريع ذات الأولوية ضمن القطاعات المختلفة	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية القطاعات الأخرى في المجتمع المدني	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية
متابعة مؤشرات قياس الأداء للبرامج والخطط التنموية	تهدف هذه الخدمة إلى: أ. متابعة ورصد مؤشرات الأداء ومقارنتها بالقيم المستهدفة ب. تصنيف المؤشرات حسب درجة التحقق باتجاه القيم المستهدفة (تسير باتجاه المستهدف، تراجع) ج. تحديد المشاكل واقتراح التوصيات د. متابعة الإجراءات التي من شأنها تحسين قيم المؤشرات مع الجهات المعنية	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية الجهات المعنية بالتنمية	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية



الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <p>أ. متابعة قيم مؤشرات الألفية بشكل دوري</p> <p>ب. تحديد المشاكل والعقبات واقتراح التوصيات لحلها</p> <p>ج. متابعة البرامج والمشاريع والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق أهداف الألفية</p> <p>د. مقارنة وضع الأردن بمؤشرات الألفية بالدول العربية والأجنبية</p> <p>هـ. وضع آليات تساعد في تسريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالمشاركة مع الجهات المعنية</p>	<p>رئاسة الوزراء</p> <p>المؤسسات الحكومية</p> <p>منظمات الأمم المتحدة</p>	<p>جميع الوزارات</p> <p>والمؤسسات الحكومية</p>
بناء القدرات المؤسسية	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <p>أ. تحسين أداء الكوادر البشرية العاملة ضمن القطاع الحكومي</p> <p>ب. إعداد البرامج التدريبية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة</p> <p>ج. تنفيذ البرامج التدريبية بالتنسيق مع الجهات الداعمة</p>	<p>المؤسسات الحكومية</p> <p>مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية</p>	<p>جميع الوزارات</p> <p>والمؤسسات الحكومية</p> <p>برنامج الأمم المتحدة الإنمائي</p>
إعداد نظام لإدارة المعلومات	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <p>إعداد نظام محوسب والاستفادة منه في إنجاز النشاطات التالية:</p> <p>أ. توفير بيانات لإعداد الخطط والبرامج التنموية ومتابعة تنفيذها</p> <p>ب. بناء قاعدة بيانات للبرامج والمشاريع ضمن الخطط والبرامج التنموية</p> <p>ج. توفير قاعدة بيانات لمؤشرات قياس الأداء</p> <p>د. إعداد التقارير الدورية والسنوية وعند الحاجة</p>	<p>المؤسسات الحكومية</p> <p>مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية</p>	<p>جميع الوزارات</p> <p>والمؤسسات الحكومية</p>
دراسة مقترحات المشاريع الرأسمالية المقدمة للتمويل	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <p>أ. ضمان وضوح فكرة وأهداف وجاهزية المشروع المقترح للتمويل</p> <p>ب. ضمان انسجام أهداف المشروع مع الأهداف الوطنية</p> <p>ج. ضمان انسجام أهداف ومكونات المشروع مع متطلبات وشروط الجهات المانحة المختلفة</p>	<p>رئاسة الوزراء</p> <p>المؤسسات الحكومية</p>	<p>جميع الوزارات</p> <p>والمؤسسات الحكومية</p>
إعداد قاعدة بيانات للمشاريع الرأسمالية ذات الأولوية في التمويل	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <p>أ. تعظيم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة</p> <p>ب. توفير البيانات اللازمة عن المشاريع التنموية ذات الأولوية</p>	<p>رئاسة الوزراء</p> <p>المؤسسات الحكومية</p>	<p>جميع الوزارات</p> <p>والمؤسسات الحكومية</p>

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
إعداد قاعدة بيانات للمشاريع الرأسمالية الممولة موزعة حسب المحافظات	تهدف هذه الخدمة إلى: أ. توفير المعلومات المحدثة حول المشاريع الرأسمالية الممولة موزعة حسب المحافظات ب. توفير بيانات تساعد في عملية التخطيط الإقليمي واتخاذ القرار بشأن تحديد الأولويات الوطنية	مكتب معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية
متابعة المشاريع الرأسمالية قيد التنفيذ	تهدف هذه الخدمة إلى: أ. متابعة المشاريع الرأسمالية الممولة من خلال المساعدات الخارجية والتي تنفذها مختلف الوزارات والمؤسسات من حيث نسبة الانجاز ومراجعة خطط العمل وتقارير تقدم سير العمل فيها، وإيجاز المطالبات المالية، وتحديد الصعوبات والمعوقات التي تؤثر على تنفيذها والتنسيق مع الجهات المعنية لوضع البرامج الكفيلة بتجاوز هذه المعوقات ب. إعداد التقارير اللازمة التي تعكس مستويات الانجاز الحسي والمالي للمشاريع قيد التنفيذ، وتوفير كافة المعلومات اللازمة لمتخذي القرار	الجهات المستفيدة الجهات الممولة	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية جميع الجهات التمويلية
مرافقة بعثات التمويل الدولية	تهدف هذه الخدمة إلى: أ. ضمان التنسيق الكامل ما بين الجهات التمويلية المختلفة والجهات الوطنية المنفذة للبرامج والمشاريع التنموية ب. اقتراح الملاحظات حول نتائج زيارات البعثات التمويلية ج. متابعة توصيات البعثات التمويلية مع الوزارات والمؤسسات المنفذة لضمان تنفيذها د. مراجعة الدراسات والتقارير المرسلة من الجهات التمويلية وإبداء الملاحظات حولها وتزويد الجهات المعنية بها	الجهات الممولة الجهات المعنية بالمشاريع	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية جميع الجهات التمويلية

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
المشاركة في إعداد الموازنات للمشاريع	تهدف هذه الخدمة إلى توفير البيانات المالية والفنية المتعلقة بالمشاريع الرأسمالية التي تدرج ضمن موازنة وزارة التخطيط والتعاون الدولي	الوزارات والمؤسسات المعنية	وزارة الأشغال العامة والإسكان وزارة التربية والتعليم وزارة الصحة وزارة السياحة دائرة الأبنية الحكومية دائرة الموازنة العامة مديرية الخدمات الطبية الملكية
إعداد تقارير سنوية حول آخر المستجدات للقطاعات المختلفة	تهدف هذه الخدمة إلى تحديث آخر المستجدات والتطورات على مستوى القطاعات المختلفة لأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ أية قرارات تتعلق بالقضايا التنموية وعند الإعداد للبرامج التنموية	الوزارات والمؤسسات المعنية	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية

## أ. البرنامج التنفيذي التنموي (2011-2013)

عملت وزارة التخطيط والتعاون الدولي على إعداد البرنامج التنفيذي التنموي للأعوام (2011-2013)، وذلك من خلال نهج تشاركي ساهمت فيه كافة الوزارات والمؤسسات المعنية من القطاعين العام والخاص، استناداً إلى عدد من المرجعيات كتوصيات كلنا الأردن، والأجندة الوطنية، وكتاب التكليف السامي، والمبادرات الملكية، والاستراتيجيات القطاعية المختلفة. ويحتوي البرنامج على سبعة محاور تشمل (24) قطاع اقتصادي واجتماعي، ويضم كل محور أهداف محددة ومجموعة من المشاريع والنشاطات لتحقيق هذه الأهداف ضمن إطار زمني محدد وكلف مالية ومؤشرات قياس أداء. هذا وقد تم إقرار البرنامج التنفيذي التنموي للأعوام (2011-2013)، من قبل مجلس الوزراء في شهر تشرين الثاني من العام 2010.

قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي خلال عام 2011 على تحديث البرنامج التنفيذي التنموي (2011-2013)، حيث استكملت اللجان القطاعية المشكلة لإعداد البرنامج (14) لجنة أعمالها من خلال مراجعة الأولويات للأعوام 2012، 2013 في ضوء المستجدات العالمية والمحلية، كما تمت إعادة ترتيب هذه الأولويات لكي تتمكن الحكومة من تحقيق الأهداف المحددة للبرنامج ضمن المعطيات الحديثة.

## ب. برنامج التعاون القطري (2013-2017)

عملت الوزارة وبالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة على إجراء تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري للأردن (2008-2012)، والذي سيستخدم كإطار لإعداد برنامج التعاون القطري ما بين الحكومة الأردنية ومنظمات الأمم المتحدة للسنوات (2013-2017)، ومن المتوقع إنجاز هذه الوثيقة وإقرارها بصورتها النهائية خلال عام 2012.

## ج. بناء القدرات المؤسسية في مجال التخطيط الاستراتيجي التنموي

قامت الوزارة بتنفيذ برنامج بناء القدرات المؤسسية للوزارات والمؤسسات الحكومية في مجال التخطيط الاستراتيجي القطاعي للمساهمة في تعزيز قدرات الشركاء في عمليات التخطيط الطويل والمتوسط الأجل، حيث تم استهداف عدد من القطاعات الهامة وذات الأولوية وهي السياحة والزراعة والرعاية الاجتماعية، وقد تم عقد (4) ورش عمل تدريبية شارك فيها (130) موظفاً من القطاعات المستهدفة.

كما قامت الوزارة وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنفيذ المرحلة الرابعة من البرنامج بعقد دورة إعداد مدربين متقدمة في مجال التخطيط الاستراتيجي التنموي / القطاعي في الفترة ما بين 2011/5/12-7، وشارك في الدورة (30) موظفاً من مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية، وتناولت الدورة الأساليب الحديثة في آليات ومنهجيات إعداد الخطط والبرامج من حيث الأهداف والسياسات ومؤشرات قياس الأداء وآليات الترابط والتكامل ما بين الأهداف المؤسسية والقطاعية والوطنية، وتم تنفيذ التدريب من خلال الأسلوب النظري والعملي التطبيقي، حيث تم تطبيق البرنامج العملي على محاور وقطاعات مختارة من البرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013.

#### د. إعداد نظام محاسب لمتابعة البرنامج التنفيذي التنموي (2011-2013)

لغايات متابعة تنفيذ البرنامج التنفيذي التنموي (2011-2013) مع الجهات المعنية بالتنفيذ، فقد تم الانتهاء من تطوير نظام محاسب بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث تم إنشاء قاعدة بيانات خاصة بمتابعة تقدم سير العمل في تنفيذ مشاريع وأنشطة البرنامج التنفيذي للحكومة، وسيتم من خلاله إصدار التقارير الدورية (النصفية والربعية وحسب الحاجة) لتقدم سير العمل المتضمنة الإنجاز الحسي والمالي وقيم مؤشرات قياس الأداء الفعلية.

#### هـ. متابعة تنفيذ المشاريع الرأسمالية الممولة من خلال المساعدات الخارجية

تعمل الوزارة على متابعة تنفيذ المشاريع الرأسمالية الممولة من خلال المساعدات الخارجية، حيث تقوم بمتابعة هذه المشاريع فنياً ومالياً، وذلك من خلال القيام بالزيارات الميدانية للمشاريع، والمشاركة في اللجان التوجيهية المعنية بإدارة المشاريع أو متابعة تنفيذها، وعقد الاجتماعات التنسيقية الدورية للاطلاع على التقارير المالية والفنية، ومناقشة المعوقات والتحديات والتي من الممكن أن تؤثر سلباً على تنفيذ المشروع، وتقديم التوصيات حول حلها أو تقليل أثرها، كما تقوم الوزارة بالتنسيق مع الوزارات المعنية لتنفيذ متطلبات الجهات الممولة فيما يتعلق بالوثائق والتقارير المطلوبة والإجراءات التي تنص اتفاقيات التمويل على ضرورة توفيرها أو اتخاذها من قبل الحكومة.

و. اعتماد وزارة التخطيط والتعاون الدولي لدى صندوق التكيف مع التغير المناخي

يقوم صندوق التكيف مع التغير المناخي بتمويل مشاريع وبرامج تتضمن مجموعة من الأنشطة التي تستهدف معالجة الآثار السلبية والمخاطر التي يشكلها تغير المناخ بحيث يمكن تنفيذ مشاريع التكيف على كافة المستويات المحلية والوطنية وعبر الحدود.

قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإعداد كافة الوثائق والبيانات التي تبين وتوضح الآليات والسياسات المؤسسية التي تنتهجها الوزارة، بالإضافة إلى التزامها بضمان الشفافية والرقابة الداخلية ومعايير مناسبة لمكافحة الفساد ليطمئن اعتمادها كهيئة وطنية لدى الصندوق، وقد قرر مجلس إدارة صندوق التكيف مع التغير المناخي خلال عام 2011 اعتماد الوزارة كهيئة وطنية معتمدة لتنفيذ الأنشطة والبرامج التي يمولها الصندوق، ومن المتوقع أن يتيح هذا الاعتماد فرصة للوصول إلى نافذة تمويلية تتيح الحصول على منحة بقيمة عشر ملايين دولار لتمويل مشاريع التكيف مع التغير المناخي في الأردن.

ز. الأهداف الإنمائية للألفية

قامت الوزارة بإطلاق التقرير الوطني الثاني للأهداف الإنمائية للألفية في شهر تشرين الثاني (2010)، والذي جاء تحت عنوان ” الوفاء بالعهد وتحقيق الطموحات“، وتم إعداده بجهود تشاركية ما بين الحكومة الأردنية ومنظمات الأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد تم خلال عام 2011 العمل على إعداد مسودة تقرير محافظة الزرقاء للأهداف الإنمائية للألفية.

قامت الوزارة بالعمل على إعداد إطار عمل لتسريع الهدف الإنمائي الأول من الأهداف الإنمائية للألفية ”القضاء على الفقر المدقع والجوع من خلال الأمن الغذائي“، وقد تم إنجاز المسودة النهائية من الإطار والتي انبثق عنها خطة عمل تنفيذية للسنوات القادمة، وبحيث تتضمن برامج ومشاريع وإجراءات تساهم في تحقيق الهدف الإنمائي الأول بحلول عام 2015، علماً أنه تم اختيار الأردن من قبل الأمم المتحدة في قمة الألفية خلال شهر أيلول من عام 2010 لبرنامج تسريع الأهداف الإنمائية نظراً للإنجازات التي حققها على هذا الصعيد.

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
إعداد ملفات معلوماتية للمحافظات في المملكة وحسب التقسيمات الإدارية فيها	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح أبرز المؤشرات التنموية الخاصة بكل محافظة، وتحديد الفوارق التنموية بين المحافظات، وإيجاد الحلول المناسبة للتخفيف من حدتها. تتضمن هذه الملفات الواقع الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي، خطة وحدة التنمية، وجيوب الفقر في المحافظة المعنية، ومشاريع وبرامج الوزارة والتي تتابع تنفيذها مع الجهات المعنية، والمناطق التنموية (إن وجدت) في المحافظة المعنية.	المستوى الوطني: مكتب معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي، رئاسة الوزراء، الوزارات والمؤسسات الحكومية المستوى المحلي: وحدات التنمية في المحافظات	مديرية التنمية المحلية/ وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون والتنسيق مع كل من مديرية البرامج والمشاريع ووحدة تعزيز البرامج الاقتصادية والاجتماعية في الوزارة، بالإضافة إلى الجهات المتلقية للخدمة
إعداد برامج تنمية للمحافظات	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد برامج تنمية للمحافظات لتعمل كوثائق مرجعية لتوجيه جهود القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني وفق أولويات تنمية واضحة ومحددة تتضمن مؤشرات لقياس الأداء وآليات لتقييم أثر تنفيذ برامج ومشاريع على مستوى المحافظات، وتشارك فيه الفئات المستفيدة نفسها، وترجم هذه البرامج (في حال توفر التمويل) إلى مشاريع سنوية ترصد لها كلف مالية ويتم متابعة تنفيذها والتأكد من تحقيقها للمؤشرات والأهداف المتوقعة.	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية الهيئات المستقلة مؤسسات المجتمع المدني	مديرية التنمية المحلية/ وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون والتنسيق مع كل من مديرية البرامج والمشاريع ووحدة برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية في الوزارة، بالإضافة إلى الجهات المتلقية للخدمة
دراسة الطلبات المقدمة من الإدارات والهيئات المحلية كالبلديات والمحافظات ومؤسسات المجتمع المدني لوزارة التخطيط والتعاون الدولي	تهدف هذه الخدمة إلى توفير تمويل عن طريق المنح المتاحة	رئاسة الوزراء الوزارات والمؤسسات الحكومية الإدارات المحلية والجهات الممولة	مديرية التنمية المحلية/ وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون والتنسيق مع كل من مديرية البرامج والمشاريع ووحدة برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية في الوزارة، بالإضافة إلى الجهات المتلقية للخدمة

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
إعداد متابعة البرامج والاستراتيجيات والسياسات التي تعنى بمجال التنمية والتخطيط الإقليمي أو تتداخل معه	تهدف هذه الخدمة إلى تنسيق البرامج والاستراتيجيات والسياسات التي تعنى بنشاطات التخطيط الإقليمي والتنمية المحلية	الجهات التي لها علاقة بمجالات التنمية والتخطيط الإقليمي الجهات الممولة	مديرية التنمية المحلية بالتعاون والتنسيق مع الجهات المتلقية للخدمة.
المساهمة في إصلاح القطاع التعاوني	تهدف هذه الخدمة إلى تفعيل دور القطاع التعاوني في عملية التنمية المحلية المستدامة.	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية التعاونيات والجهات الممولة	مديرية التنمية المحلية بالتعاون والتنسيق مع الجهات المتلقية للخدمة.
المساهمة في متابعة وتطوير سياسات وآليات عمل قطاع التمويل الميكروي وتوسيع قاعدة المستفيدين	المساهمة في متابعة وتطوير سياسات وآليات عمل قطاع التمويل الميكروي وتوسيع قاعدة المستفيدين من مختلف الشرائح في كافة مناطق المملكة وذلك بهدف الوصول إلى الفقراء جداً وليس فقط الفقراء العاملين من خلال نشر ثقافة أهمية العمل والإنتاجية في المجتمعات المحلية الأقل حظاً.	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية مؤسسات التمويل الميكروي الجهات الممولة	مديرية التنمية المحلية بالتعاون والتنسيق مع الجهات المتلقية للخدمة.



قامت الوزارة خلال العام 2011 بتحقيق جملة من الانجازات التي تتعلق بدعم التنمية المحلية في مختلف المستويات التنموية (البلديات والمحافظات، والتعاونيات ومؤسسات المجتمع المدني) وكما يلي:

#### أ. في مجال تنمية المحافظات:

- تمّ الانتهاء من إعداد المسودات النهائية للبرامج التنفيذية التنموية لكل من محافظتي المفرق ومعان ومنطقة الأغوار الأردنية، وبدأ العمل على استكمال إعداد مسودات البرامج لباقي محافظات المملكة للأعوام (2012-2014) باستثناء محافظتي العاصمة والعقبة، وتهدف هذه البرامج لتعزيز التنمية المحلية المستدامة وزيادة الإنتاجية وتحسين مستوى معيشة المواطنين في المحافظات، بالاستناد إلى الميزة التنافسية والاحتياجات التنموية وبجهود تشاركي لكافة المؤسسات المحلية لمعالجة الاحتياجات التنموية بطريقة شمولية وفي إطار استراتيجي للتنمية المحلية.
- تمّ اعتماد إطار تنظيمي مؤسسي لإعداد وتنفيذ البرامج مدار البحث، حيث تمّ تشكيل فريق وطني ضمّ الأمناء العامين ومدراء الوزارات والمؤسسات الوطنية، وكذلك فريق محلي برئاسة المحافظين وعضوية ممثلين عن القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية على مستوى المحافظات، وبهدف التنسيق ما بين الفريق الوطني والمحلي فقد تمّ تكليف فريق عمل من الوزارة بالمتابعة وإجراء الزيارات الميدانية للمحافظات وعقد لقاءات حوارية مع جميع فئات المجتمع المحلي للوصول الى تحديد الأولويات والاحتياجات التنموية وبما يحقق التناغم والتكامل ما بين السياسات التنموية على المستويين المركزي (البرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013) والمحلي (برامج تنمية المحافظات 2012-2014) والتي سيتم اطلاقها خلال عام (2012)، حيث ستوفر تلك البرامج قائمة بالتدخلات والمشاريع ذات الأولوية، وبأهداف واضحة ليتم توجيه الإنفاق في هذه المحافظات بناءً على البرامج التنفيذية التنموية لهذه المحافظات.
- تمّت المتابعة مع دائرة الإحصاءات العامة للحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بكل محافظة لتعمل كقاعدة للمعلومات الأساسية اللازمة للتحليل وحسب المنهجية المتبعة في إعداد البرامج.

#### ب. في مجال تطوير القطاع التعاوني في المملكة:

- تأسيساً على الجهود التي بذلتها الوزارة في الأعوام الماضية، فقد تمّ وبالتعاون مع الشركاء المعنيين بهذا القطاع وخصوصاً المؤسسة التعاونية الأردنية متابعة إعداد استراتيجية تطوير القطاع التعاوني، حيث تمّ إجراء العديد من اللقاءات مع المعنيين في المؤسسة، كما تمّ العمل على متابعة إجراءات إقرار مشروع قانون تنظيم القطاع التعاوني، وكذلك التنسيق مع وزارة المالية لبحث

خيارات معالجة الأوضاع المالية للمؤسسة التعاونية الأردنية، بالإضافة إلى التنسيق مع وزارة تطوير القطاع العام لبحث إمكانية رفد وتطوير وبناء قدرات الكوادر العاملة في المؤسسة، وفي سياق متصل فقد بدأ العمل على إجراء مباحثات مع ممثلي الاتحاد الأوروبي بهدف إطلاق برنامج بناء قدرات مؤسسية لهذا القطاع.

#### ج. في مجال دعم قطاع التمويل الميكروي ومؤسسات المجتمع المدني:

- قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالإشراف على إعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع التمويل الميكروي وخططها التنفيذية للأعوام (2012-2014) بالتشارك والتنسيق مع كافة الجهات المعنية وذات العلاقة، كما تم الإعلان عن ذلك من قبل معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي مندوباً عن دولة رئيس الوزراء خلال رعايته افتتاح المؤتمر السنوي الثامن لشبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية الذي تم عقده في عمان بتاريخ 2011/6/7.
- قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع مكتب بنك الأعمار الألماني (KfW) لطلب المساعدة في تنفيذ المرحلة الأولى للخطة التنفيذية للإستراتيجية، وتمت الموافقة على تقديم مساعدة فنية بقيمة (100) ألف دولار أمريكي ولمدة ستة أشهر للعمل مع اللجنة التوجيهية لتنفيذ خطة الإستراتيجية ودراسة ملامح الإطار التنظيمي الأنسب لمؤسسات التمويل الميكروي، بالإضافة إلى موافقة الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لتوفير خبرات استشارية أيضاً في هذا المجال.
- تم البدء بتنفيذ أولويات المرحلة الأولى من الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لقطاع التمويل الميكروي وبالتعاون مع بنك الإعمار الألماني على إعداد دراسة مسحية حول مجالات النمو والتوسع في سوق التمويل الميكروي تمهيداً لتقديم التوصيات اللازمة لتحديد الإطار التنظيمي الأنسب للرقابة والإشراف الحكومي على القطاع، بحيث تشمل مؤشرات لكافة الفئات المستفيدة والمحتملة وحسب المناطق والقطاعات والاحتياجات، خلال الأعوام القادمة، بما يساهم في مساعدة مؤسسات التمويل الميكروي لتوفير المعلومات اللازمة لتعزيز انتشار خدماتها وإتاحة فرص وصول ذوي الدخل المحدود والفقراء القادرين على العمل إلى الخدمات المالية الشاملة وغير التقليدية لتأسيس مشاريع إنتاجية ملائمة تحقق زيادة في دخلهم وتوفر فرص التوظيف الذاتي في كافة مناطق المملكة.

#### د. في مجال تطوير البلديات:

- قامت الوزارة بمتابعة تنفيذ مكونات مشروع التنمية الإقليمية والمحلية الذي تنفذه وزارة الشؤون البلدية، حيث تمّ تمديد العمل في المشروع لمدة سنتين للانتهاء من تنفيذ كافة المهام الاستشارية المدرجة تحت مكوناته وكذلك المشاريع التي يتم تنفيذها ضمن المرحلة الثانية من برنامج المنح المستندة إلى حسن الأداء ضمن المكون الثاني.
- الاستمرار في متابعة إعداد استراتيجيات تطوير مدن (الزرقاء، المفرق، الكرك، الطفيلة) بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية، وكذلك الانتهاء من إعداد خطة النقل والمرور لمدينة الزرقاء واريد.
- متابعة تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج تحسين تحصيل ضريبة الأبنية والأراضي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة و وزارة المالية ووزارة الشؤون البلدية، والتي تتضمن الانتهاء من إعداد الإطار القانوني والمؤسسي لتطبيق نظام ضريبة الأبنية والأراضي و تطوير نظام معلومات ضريبة المركزي، وتعميم استخدامه ليشمل (93) بلدية. وتصميم نظام تقييمي شامل وفعال لأغراض تحصيل ضريبة الأبنية والأراضي، والعمل على زيادة الالتزام الضريبي.
- تمّ الانتهاء وبالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية من تصميم وتوقيع اتفاقية برنامج بناء القدرات التنموية للبلديات الأردنية/"Building Development Capacities for Jordanian Municipalities" الممول من الاتحاد الأوروبي بقيمة 3 مليون يورو، كما تمّ البدء فعلياً بتنفيذ مكونات البرنامج التي تهدف إلى تطوير إمكانيات البلديات وخاصة وحدات التنمية فيها في مجالات: تحليل ظاهرة الفقر، التخطيط التنموي، تحديد المشاريع الاستثمارية ذات الأولوية، وعمل دراسات الجدوى الاقتصادية.
- تم الانتهاء وبالتعاون مع وزارة الداخلية من تعميم وتوقيع اتفاقية برنامج الترويج للتنمية الاقتصادية المحلية الذي سيتم تمويله من قبل الاتحاد الأوروبي كمنحة بقيمة (5) مليون يورو، ويهدف البرنامج إلى تحقيق تنمية اقتصادية محلية مستدامة من خلال إيجاد آلية مؤسسية لإدارة الشراكة ما بين المحافظات والبلديات والجهات الممثلة للمجتمع والقطاع الخاص على المستوى المحلي.

## ثالثاً: في مجال السياسات و الاستراتيجيات:

### 1. الخدمات:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
إعداد دراسات دورية حول اتجاهات الفقر في المملكة وعلى مستوى المحافظات والأقضية	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم المعلومات والبيانات والمؤشرات حول الفقر من أجل تمكين الجهات المعنية ذات العلاقة من صياغة السياسات المناسبة وتقييم التقدم المحرز عبر فترات زمنية منتظمة تجاه تخفيض نسب الفقر وحدة الفقر في المناطق والأقضية المختلفة.	رئاسة الوزراء، الوزارات، دائرة الإحصاءات العامة	الوزارات، دائرة الإحصاءات العامة
دراسة مستويات الحرمان (LSI)	تهدف هذه الخدمة إلى قياس مستوى الحرمان وتحديد الفئات المحرومة وتوزيعها جغرافياً على مناطق المملكة، بهدف وضع الإجراءات والسياسات الحكومية لمعالجة الحرمان.	رئاسة الوزراء، الوزارات، دائرة الإحصاءات العامة	الوزارات، دائرة الإحصاءات العامة UNDP
متابعة سلسلة دراسات الطبقة الوسطى	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم المعلومات والبيانات حول الطبقة الوسطى من أجل صياغة سياسات تهدف إلى توسيع الطبقة الوسطى وحمايتها من الانكماش.	رئاسة الوزراء، الوزارات، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دائرة الإحصاءات العامة	الوزارات، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دائرة الإحصاءات العامة
بناء وتحديث جداول المدخلات والمخرجات	تهدف هذه الخدمة إلى تحديث جداول المدخلات والمخرجات للاقتصاد الأردني وبناء التطبيقات الاقتصادية المبنية عليها.	رئاسة الوزراء، الوزارات، دائرة الإحصاءات العامة.	الوزارات، دائرة الإحصاءات العامة.
بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية	تهدف هذه الخدمة إلى بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية للاقتصاد الوطني بهدف بناء نموذج توازن عام للمملكة.	الوزارات المعنية والجهات الدولية	دائرة الإحصاءات العامة
دراسة القطاع غير الرسمي	تهدف هذه الخدمة إلى قياس حجم العمالة غير الرسمية وكذلك القطاع غير الرسمي في منظومة الاقتصاد الوطني	رئاسة الوزراء، وزارة العمل، الوزارات الأخرى	UNDP الإحصاءات العامة
تحسين بيئة الأعمال والاستثمار	العمل مع كافة الجهات الرسمية وممثلين عن القطاع الخاص وذلك بالتعاون مع جهات دولية والاستفادة من الخبرات العالمية التي تقدمها لوضع خطة عملية وقابلة للتطبيق لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار عن طريق تحديد العوامل المؤثرة عليها ومواطن الضعف فيها واقتراح سبل معالجتها.	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية القطاع الخاص	برنامج التنمية الاقتصادية الممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (SABEQ) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) والوزارات والمؤسسات الحكومية

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
متابعة ترتيب تنافسية الأردن	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة ترتيب تنافسية الأردن من خلال تقارير التنافسية العالمية والصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي و معهد التنمية الإدارية، وتقديم المساعدة لهذه الجهات في إصدار تقاريرها عن طريق تزويدها بالمعلومات الكمية والنوعية بالإضافة إلى تحليل نتائج هذه التقارير، والعمل مع الجهات المعنية لتحسين مرتبة الأردن في هذه التقارير.	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية القطاع الخاص	المنتدى الاقتصادي العالمي ومعهد التنمية الإدارية والبنك الدولي (مؤسسة التمويل الدولية)
إنشاء وتحديث لوحة مؤشرات الأداء	تهدف هذه الخدمة إلى عرض وتحديث المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بهدف مساعدة الباحثين والمحللين في تقييم أداء الاقتصاد بشكل عام.	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية	UNDP الباحثين المؤسسات الحكومية
إعداد دراسات تقييم وتحسين القدرة التنافسية	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد دراسات حول قطاع استراتيجي أو موضوع معين، وذلك لتقييم تنافسية هذه القطاعات ومقارنتها مع أفضل الممارسات عالمياً، واقتراح التوصيات لصانعي القرار ورسمي السياسات من أجل رفع تنافسية القطاعات الاقتصادية المدروسة الأمر الذي ينعكس ايجابياً على القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني بشكل عام.	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية القطاع الخاص	يعتمد الشركاء في هذه الدراسات على القطاعات المدروسة في كل تقرير، منها وزارة النقل وكافة هيئاتها وممثلين عن القطاع الخاص العاملين في النقل وذلك لدراسة فريق التنافسية قطاع النقل حالياً. بشكل عام المؤسسات الحكومية، القطاع الخاص
مراقبة الأداء الاقتصادي من خلال نظام الإنذار المبكر	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم توقعات مستقبلية حول المؤشرات الاقتصادية المختلفة بهدف المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي	رئاسة الوزراء، البنك المركزي، وزارة المالية.	وزارة المالية والبنك المركزي الأردني
مراقبة الحسابات القومية والمالية والقطاع النقدي	تهدف هذه الخدمة إلى تقييم ومتابعة الإجراءات والتطورات والسياسات المتعلقة بالحسابات القومية والمالية العامة والقطاع النقدي	رئاسة الوزراء والوزارات القطاع الخاص	وزارة المالية والبنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة
إعداد التوقعات حول المؤشرات الاقتصادية	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد التقارير بخصوص التوقعات الاقتصادية، والتي يتم إعدادها بشكل ربعي	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية	وزارة المالية البنك المركزي الأردني
متابعة تطورات المديونية الخارجية	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة تطورات المديونية الخارجية وتقييم الأثر المصاحب لهذه التطورات على الاقتصاد الوطني	رئاسة الوزراء والوزارات	وزارة المالية
دراسة تطورات التجارة الخارجية	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة تطورات التجارة الخارجية وتأثيرها على كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات.	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية	دائرة الإحصاءات العامة

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
رصد وتحليل مؤشرات الفقر والعوامل المؤثرة بها	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة التغيرات في مؤشرات الفقر المختلفة وتحليل الأسباب والعوامل المؤثرة بهذه المؤشرات، فضلاً عن تحليل نتائج دراسات البنك الدولي حول العلاقة بين الفقر وباقي المؤشرات الاقتصادية وتقديم التوصيات بهذا الخصوص.	رئاسة الوزراء والوزارات	وزارة التنمية الاجتماعية دائرة الإحصاءات العامة وزارة العمل البنك الدولي، UNDP
دراسة الأداء الاقتصادي	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد الدراسات والتقارير حول الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي والقطاعي	رئاسة الوزراء والوزارات القطاع الخاص	وزارة المالية البنك المركزي الأردني دائرة الإحصاءات العامة
المساهمة في إعداد تقارير وطنية دورية حول اتجاهات التنمية البشرية في الأردن، مع التركيز على دور القطاعات المختلفة في هذا المجال	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم المعلومات والبيانات من أجل صياغة جملة من السياسات الهادفة إلى تحسين مستويات ومكاسب التنمية البشرية في الأردن، وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري بهدف زيادة مستويات التنمية في كافة مناطق المملكة.	رئاسة الوزراء، الوزارات، الصحفيين، الجهات غير الحكومية المعنية بمجالات التنمية البشرية في المملكة والجامعات	الوزارات، الجهات غير الحكومية المعنية بمجالات التنمية البشرية في المملكة والجامعات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
متابعة ترتيب الأردن في تقارير التنمية البشرية وتقارير دليل الاستدامة العالمي	وتهدف هذه الخدمة إلى متابعة ترتيب الأردن في تقرير مؤشرات التنمية الصادر عن البنك الدولي وتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقرير دليل الاستدامة العالمي الصادر عن جامعة ييل والمنتدى الاقتصادي العالمي وتحليل نتائج هذه التقارير وغيرها من التقارير الدولية	رئاسة الوزراء، الوزارات	UNDP الوزارات القطاع الخاص والجامعات
متابعة التطورات والمنتديات الدولية الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة آخر التطورات والمبادرات على الصعيد العالمي لغايات تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير حولها، وتنسيق الجهود الوطنية المختلفة لغايات تمثيل المملكة في المحافل الدولية المتخصصة في هذا المجال	الوزارات المعنية، رئاسة الوزراء	الوزارات المعنية
متابعة السياسات والبرامج المستجيبة للجنس	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة وتقييم مدى استجابة السياسات والبرامج لاحتياجات كل من الرجل والمرأة، ومدى تحقيقها للعدالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين	الوزارات والمؤسسات الحكومية، والجهات المانحة	الوزارات والمؤسسات الحكومية، والجهات المانحة
المشاركة في إعداد استراتيجيات المرأة	تهدف هذه الخدمة إلى ضمان إدماج الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف مشاريع البرنامج التنفيذي في استراتيجية المرأة	اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، والوزارات والمؤسسات الحكومية	اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، والوزارات والمؤسسات الحكومية

## أ. الاقتصاد الوطني

تتضمن إنجازات الوزارة في مجال الاقتصاد الوطني ما يلي:

- دراسة الأبعاد الاقتصادية للقوانين والأنظمة والتشريعات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية، التي يتم تشريعها أو تعديلها وبيان أثرها على سير خطط التنمية وعلى الاقتصاد المحلي.
- مراجعة ومتابعة التقارير الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات المحلية والدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات للخروج بتوصيات حول السياسات الاقتصادية القائمة واقتراح سياسات جديدة من شأنها تعزيز الاقتصاد الوطني.
- مراجعة ومناقشة إطار العمل المقترح للمسؤولية الاجتماعية والريادية للشركات في الأردن.
- مراجعة الآليات المقترحة المناسبة لإنشاء صندوق تنمية المحافظات.
- متابعة المؤشرات وإعداد الدراسات والتقارير حول الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي والقطاعي لتوضيح التطورات الاقتصادية لتطوير السياسات المتعلقة بالقطاع الحقيقي والنقدي والمالي والقطاع الخارجي:

- ✓ إعداد تقرير أبرز تطورات الاقتصاد الوطني بشكل ربعي ومن ثم تراكمي.
- ✓ المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (Main Economic Indicators) وتحديث بشكل دوري.

- مرافقة البعثات من المؤسسات الدولية وخصوصاً البنك الدولي، ومن هذه البعثات:
- ✓ بعثة لدراسة آثار الأزمة والإجراءات والسياسات العامة المتخذة لتحديد نطاق قرض سياسة التنمية (DPL).

- ✓ بعثة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ بعثة تسريع المشاريع المبتدئة والصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- مراجعة البيانات الواردة من دائرة الإحصاءات العامة، وإصدار تقارير حولها كالتجارة الخارجية، والأرقام القياسية للأسعار والكميات، إضافة إلى معدلات التضخم، وتطورات بيانات الناتج المحلي الإجمالي.

- المشاركة في إعداد وتحديث مؤشرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات الاجتماعية ضمن لوحة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (Dashboard).

- المشاركة في اللجان الفنية المختلفة.
- إبداء الرأي في المواضيع التي يتم عرضها على لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.





## ب. النوع الاجتماعي

- يهدف دمج النوع الاجتماعي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى مأسسة منهجية النوع الاجتماعي ضمن السياسات والبرامج التنموية في الأردن، وتطوير القدرة المؤسسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي والشركاء في مجال دمج النوع الاجتماعي، وتوجيه اهتمامات الجهات المانحة للقضايا الملحة على المستوى الوطني في مجال تمكين المرأة.
- تم استحداث في عام 2011 لجنة "الجندر في المتابعة والتقييم" والمكونة من أعضاء من المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، وذلك بهدف بناء نظام قادر على متابعة وقياس أثر السياسات والبرامج التنموية على العدالة بين الجنسين وتمكين المرأة، وباشتر قسم النوع الاجتماعي بوضع خطة عمل لبناء قدرات أعضاء اللجنة في الجندر، وأدوات التحليل الجندري المستخدمة عالمياً من مثل إطار هارفرد للتحليل، وإطار موزر للتخطيط الجندري، وإطار تحليل تمكين المرأة.
- الاستمرارية في برامج بناء قدرات موظفي وزارة التخطيط والتعاون الدولي من مختلف المراكز الوظيفية في مفهوم النوع الاجتماعي وأهميته كمدخل تنموي، فقد تم التعريف بالمفهوم لما نسبته 60% من موظفي وموظفات الوزارة لغاية عام 2011.
- تم الانتهاء من إجراء دراسة مسحية لمؤلفي الجندر في الأردن، وتأسيس قاعدة بيانات إلكترونية حول الممولين والمانحين في مشاريع الجندر والمرأة، حيث ستساهم تلك البيانات بتحديد الأولويات في القضايا والمحافظات التي يجب التركيز عليها في المشاريع الخاصة بالمرأة وتمكينها، كما ستوجه الجهات المانحة بالأولويات الوطنية.
- تم إعداد دليل إرشادي في مؤشرات النوع الاجتماعي بالتعاون مع البنك الدولي، ودليل حول دمج النوع الاجتماعي في القطاع العام وذلك بالتعاون مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، والمركز الدنماركي KVINFO.

## ج. الإنذار المبكر

- تم الانتهاء من مراجعة معادلات نموذج الاقتصاد القياسي الكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.
- تم إعداد توقعات سنوية لأهم متغيرات الاقتصاد الكلي الأردني للقطاعات الأربعة (الحقيقي، النقدي، الخارجي، المالي) من خلال إعادة تطبيق نموذجي الانحدار الذاتي ذا المتجه (VAR Model) ونموذج الانحدار الذاتي ذا الأوساط المتحركة المتكاملة (ARIMA Model) وبشكل ربعي، وتنفيذ عدد من السيناريوهات لوضع صانعي السياسات ومتخذي القرار بالاتجاهات المحتملة مستقبلاً. وتجدر الإشارة إلى أنه يتم مشاركة هذه التوقعات بشكل دوري مع كل من البنك المركزي الأردني ووزارة المالية للحصول على التغذية الراجعة وبيان آرائهم حولها لأخذها بعين الاعتبار.





- تم إعادة تطبيق نظام الإنذار المبكر للقطاع المالي، والذي يقوم بمراقبة أداء أهم المؤشرات الاقتصادية لبيان احتمالية وجود خطر ما في المستقبل القريب من خلال مقارنة القيمة الفعلية للمتغير بقيمته الحرجة وبشكل ربعي.
- تم تحديث قاعدة البيانات بشكل دوري، والتي تضم أهم المؤشرات الاقتصادية في القطاعات الأربعة، القطاع المالي والقطاع النقدي والقطاع الخارجي والقطاع الحقيقي.
- إنجاز عدد من الدراسات التي تناولت مواضيع اقتصادية عصرية وهامة، تعكس في طابعها آخر تطورات الاقتصاد الأردني، والتي تتضمن توصيات لصانع القرار، مثل دراسة استدامة المالية العامة.
- مراجعة ومتابعة التقارير ذات النظرة المستقبلية للاقتصاد العالمي ودول الشرق الأوسط الصادرة عن المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن هذه التقارير:
  - ✓ الاستقرار المالي العالمي
  - ✓ آفاق الاقتصاد العالمي
  - ✓ مراقبة المالية العامة
  - ✓ تقرير بعثة صندوق النقد عن الأردن
- المشاركة في اللجان الفنية لإعداد الخطط التنموية الاقتصادية من خلال المشاركة في اللجنة الفنية لتحديثات الأجندة الوطنية وبالتحديد القطاع النقدي والسياحة، اللجنة الفنية لإعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع الخدمات.
- إبداء الرأي في التطورات الخاصة بلجنة التنمية الاقتصادية.

#### د. مرصد التنافسية

- نظراً لتراجع مرتبة الأردن في أغلب التقارير والمؤشرات الدولية تم تشكيل لجنة مكونة من ممثلين 25 جهة حكومية وخاصة برئاسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي، حيث خلصت اجتماعات هذه اللجنة إلى تشكيل أربع لجان فرعية اعتماداً على المحاور الواردة في التقارير الدولية كل حسب اختصاصه، وهذه اللجان هي لجنة محور بيئة الأعمال والاستثمار، ولجنة محور السياسات المالية والنقدية، ولجنة محور التعليم العالي، والعمل، والبحث والتطوير، ولجنة محور التعليم والصحة. بحيث قامت كل لجنة بدراسة المؤشرات والتقارير الدولية وتحليل أداء الأردن فيها، كما تم توزيع مصفوفة إجراءات على الجهات المشاركة لتعبئتها واقتراح الإجراءات التي ستؤثر إيجابياً على وضع الأردن في المحاور والمؤشرات ذات الصلة بمجال عملهم. تم جمع ومراجعة كافة التوصيات والإجراءات المقترحة من قبل الجهات المشاركة وإعداد المسودة الأولى لخارطة طريق متكاملة ليتم تنفيذها خلال السنة القادمة وذلك لرفع مستوى الأردن في المؤشرات والتقارير الدولية. ومن ثم تم عقد ورشة عمل مكثفة

للقطاع الخاص في 2010/11/6 وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وبرنامج التنمية الاقتصادية (SABEQ) لمناقشة المسودة الأولى من خارطة الطريق لتحسين مرتبة الأردن في التقارير العالمية مع قادة الرأي من القطاع الخاص وممثلين عن مؤسسات المجتمع المحلي وخبراء اقتصاديين وأساتذة جامعات للخروج بخارطة طريق عملية تعكس آراء وتطلعات كافة الأطراف المعنية بتحقيق نمو اقتصادي مستدام. وقد تمت متابعة وتحديث ما تم إنجازه من الإجراءات المقترحة ضمن خارطة الطريق وعلى مرحلتين.

- وضمن سياق تنفيذ التوصيات المقترحة ضمن خارطة الطريق المذكورة أعلاه، قام الفريق الوطني للتنافسية وبالتعاون مع خبراء من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) العمل مع كل من دائرة مراقبة الشركات وأمانة عمان الكبرى والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي على تنفيذ أهم التوصيات ضمن محور بيئة الأعمال والاستثمار لتحسين مرتبة وأداء الأردن في مؤشري البدء بالعمل التجاري والتعامل مع تراخيص البناء الواردين في تقرير ممارسة الأعمال (Doing Business Report) خلال 2011، واللدان يعتبران من أهم المؤشرات والتقارير التي تقيم سهولة إنشاء وممارسة الأعمال في الدول المشاركة في التقرير ومقارنتها مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال. ويمكن تلخيص أهم ما تم إنجازه خلال هذه المبادرة بما يلي:

- ✓ قامت دائرة مراقبة الشركات باختصار خطوات تسجيل الشركات بمختلف أنواعها وتخفيض رأس المال للشركات محدودة المسؤولية إلى دينار أردني واحد حيث كان قد خُفض سابقاً من (30) ألف دينار أدربي الى ألف دينار أردني.

- ✓ كما قامت أمانة عمان الكبرى بتسهيل الإجراءات الإدارية للحصول على رخص المهن لأغراض البدء وممارسة الأنشطة التجارية. هذا بالإضافة إلى تبسط الأمور الإدارية للمستثمرين عند استخراج رخص البناء.

- ✓ كما تم التفاهم بين أمانة عمان الكبرى والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي على تبادل معلومات حول الشركات والأعمال مباشرة بدون طلب ذلك من المستثمرين.

- ومن ناحية أخرى، تبنت وزارة التخطيط والتعاون الدولي من خلال الفريق الوطني للتنافسية وبالتنسيق مع برنامج التنمية الاقتصادية في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وخبراء محليين مبادرة دراسة التشريعات باستخدام أداة (المقصلة التشريعية) والتي تعتبر منهجية جديدة لمراجعة التشريعات والقوانين. حيث شكلت لجنة توجيهية مكونة من القطاع العام والخاص، وتم العمل ضمن هذا الإطار مع ثلاث لجان فنية تتضمن المؤسسات الحكومية المعنية وممثلين عن مؤسسات المجتمع المحلي والقطاع الخاص والتي تُعنى بتعديل القوانين والأنظمة الحاكمة للمحاور التالية وليس فقط تبسيط الإجراءات إدارياً:



- ✓ إجراءات وتكاليف تراخيص البناء
- ✓ قوانين وإجراءات رخص المهن العامة
- ✓ بالإضافة إلى السياسات التي تحكم التشاور مع أصحاب العلاقة عند إصدار التشريعات فكان دور اللجان الفنية يكمن في تنفيذ عملية المقصلة التشريعية وهي الأداة التي استخدمت لدراسة المواضيع المختلفة في مجالات إجراءات تراخيص المهن، وتراخيص البناء وذلك من أجل إزالة التشريعات والأنظمة غير الفعالة وتبسيط العديد منها في فترة وجيزة وبتكلفة منخفضة. هذا ويؤدي إلى نجاح مبادرة المقصلة التشريعية إلى تخفيض تكاليف ومخاطر ممارسة الأعمال التجارية في الاقتصاد الوطني، وتحسين القدرة على المنافسة، والاستثمار، وخلق فرص عمل. كما وتساهم المقصلة التشريعية في عملية الإصلاح السياسي عبر تعزيز شفافية الإصلاح التشريعي مع المحافظة على الأهداف العامة المرجوة مثل معايير السلامة في البناء وشروط التنظيم. فكانت اتجاهات اللجنة الفنية تتمركز حول أهمية إعادة النظر في توقيت التفتيش والمتطلبات المفروضة الغير ضرورية. فكانت أهم الإصلاحات تتمركز حول تغيير منهجية الموافقة على رخص المهن ورخص الإنشاءات بناءً على المخاطر المترتبة عن النشاط التجاري أو نوع البناء. كما عملت اللجنة الفنية الثالثة على بحث ومراجعة عملية سن السياسات والقوانين الحالية، وتوصلت اللجنة من خلال نقاشاتها إلى نموذج واضح وفعال مبني على أساس أفضل الممارسات في الجهات المعنية ويعزز قيم الشفافية والاستقرار السياسي من خلال التشاور مع أصحاب العلاقة عند إصدار التشريعات ورسم السياسات.
- تم إصدار تقرير التنافسية الوطني الثالث بالتعاون مع وزارة النقل والهيئات التابعة لها ووزارة الصناعة والتجارة، بحيث يتناول التقرير دراسة قطاع النقل بمكوناته المختلفة (نقل البضائع، نقل الركاب الداخلي ونقل الركاب الخارجي) وذلك لتقييم القدرة التنافسية للقطاعات ومقارنتها بالممارسات الفضلى العالمية وضمن دول المنطقة والوقوف على المعوقات التي تؤثر سلباً على تطور القطاعات والوصول إلى توصيات عملية للحد من هذه المعوقات بالمشاركة مع قادة الرأي في تلك القطاعات والتنسيق مع الجهات الرسمية النازمة لهذه القطاعات المدروسة.
- الاستمرار في تحديث البيانات لموقع المرصد الوطني لدراسة التنافسية ([www.jnco.gov.jo](http://www.jnco.gov.jo)) بشكل مستمر حيث يشكل الموقع النافذة التعريفية بالمرصد الوطني للتنافسية من جهة، ويعتبر مصدراً للدراسات والمعلومات القطاعية المعدة من قبل فريق التنافسية لخدم كل المعنيين في القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى.
- تم إرسال الاستثمارات الخاصة بتقرير التنافسية العالمي / المنتدى الاقتصادي العالمي والتي تمت تعبئتها وفقاً للشروط المرجعية للمنتدى . حيث تم التعاون مع جهات رسمية من القطاع الخاص كغرف

التجارة والصناعة وجمعية رجال الأعمال الأردنيين و جمعية البنوك وغيرها وعقد ورشة عمل لتوزيع الاستثمارات الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي على القطاع الخاص وذلك للتأكد من موضوعية وحيادية إجابة قادة الرأي ومثلي القطاع الخاص على أسئلة الاستثمارات الأمر الذي يضمن مشاركة الأردن في التقارير والمؤشرات الدولية الصادرة عن المنتدى والحصول على مرتبة تعكس الأداء الحقيقي للاقتصاد الأردني.

- تم تزويد معهد التنمية الإدارية (IMD) بالإحصاءات والاستثمارات الخاصة به والتي تمت عملية تعبئتها وفقاً للشروط الفنية الخاصة بالمعهد وبالتعاون أيضاً مع الجهات ممثلة لشرائح مختلفة من القطاع الخاص
- حالياً يتم الإعداد لتوزيع استثمارات معهد التنمية الإدارية والمنتدى الاقتصادي العالمي وذلك للعام 2012.
- تمت متابعة جميع التقارير التي صدرت عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومعهد التنمية الإدارية خلال العامين 2010 و 2011 وإعداد وتعميم التقارير التحليلية لمرتبة الأردن فيها على الجهات المعنية، حيث تضمنت التقارير التالية:

✓ تقرير التنافسية العالمي 2010-2011.

✓ تقرير التنافسية لقطاع السياحة والسفر 2010.

✓ تقرير التنافسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2010-2011.

✓ تقرير تمكين التجارة الدولية للعام 2009.

✓ تقرير فجوة النوع الاجتماعي 2010.

✓ تقرير التنمية المالية 2010.

✓ الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2010.

#### هـ. الدراسات الاجتماعية

- إطلاق تقرير التنمية البشرية الثالث.
- إطلاق دراسة الطبقة الوسطى بناء على بيانات 2008.
- الانتهاء من العمل على تقرير جيوب الفقر الذي حدد أبرز سمات الفقراء في هذه المناطق.
- الانتهاء من العمل على الاستراتيجية الوطنية للتشغيل مع خطة عملها.
- الانتهاء من العمل على دراسة الاقتصاد غير الرسمي في الأردن بالتعاون مع UNDP.
- الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع بالتعاون مع UNDP.
- تنظيم تدريب ADEPT لموظفي الوزارة ودائرة الإحصاءات.
- الانتهاء من المرحلة الأولى من مصفوفة الحسابات الاجتماعية.
- الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2010

## رابعاً: في مجال التعاون الدولي :

### 1. الخدمات:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
إيجاد مصادر تمويلية لطلبات التمويل	تهدف هذه الخدمة إلى البحث المستمر عن مصادر ونوافذ تمويلية لطلبات تمويل البرامج والمشاريع الواردة إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وتنسيق عملية التمويل بحيث تتماشى مع التوجهات والأولويات التنموية والوطنية. وكذلك عملية توفير التمويل اللازم من منح وقروض ميسرة ودعم مباشر للخزينة العامة بالإضافة إلى المساعدات الفنية للبرامج والمشاريع ذات الأولوية في القطاعات الحيوية المختلفة.	الوزارات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني	الدول والجهات المانحة والوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية
تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الثقافية والعلمية	تهدف هذه الخدمة إلى تحضير وإعداد وتوقيع الاتفاقيات الثقافية والعلمية بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي وحكومات الدول الأخرى، وكذلك توقيع البرامج التنفيذية لهذه الاتفاقيات لتفعيلها وإدخالها حيز النفاذ ليصار إلى الاستفادة من مضمون الاتفاقيات من كلا الطرفين في تبادل التعاون في المجالات المتفق عليها.	العاملون في الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية	الدول المانحة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة التعليم العالي
ضبط عملية الترشيح للدورات والبعثات	تهدف هذه الخدمة إلى ضبط عملية الترشيح لحضور أو المشاركة في أية دورات أو بعثات خارجية واردة إلى قسم التعاون العلمي والثقافي في الوزارة، بالإضافة إلى تعظيم الاستفادة من الدورات الخارجية والمنح الدراسية المقدمة في بناء وتعزيز القدرات المؤسسية والإدارية لموظفي القطاع العام في مختلف المجالات.		الدول المانحة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة التعليم العالي، ديوان الخدمة المدنية، الجامعات
التوعية باتفاقية الشراكة الأردنية- الأوروبية	تهدف هذه الخدمة إلى تمكين المؤسسات والوزارات الحكومية والقطاع الخاص من الحصول على المعلومات المتعلقة باتفاقية الشراكة الأردنية- الأوروبية وخطة العمل الأردنية- الأوروبية المشتركة لسياسة الجوار، وكذلك التعرف على مجالات التعاون المختلفة في القطاعات والمجالات ذات الاهتمام المشترك مع الجانب الأوروبي.	الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص	بعثة المفوضية الأوروبية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي والوزارات والمؤسسات الحكومية

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
دعم تنفيذ اتفاقية الشراكة الأردنية-الأوروبية وخطة العمل المشتركة لسياسة الحوار	تهدف هذه الخدمة إلى دعم المؤسسات والوزارات الحكومية المختلفة ومساعدتها على الإيفاء بالتزامات المملكة ضمن اتفاقية الشراكة الأردنية-الأوروبية وخطة العمل الأردنية-الأوروبية المشتركة لسياسة الحوار، وذلك عن طريق توفير مشاريع التوأمة والدعم الفني، إضافة لتوفير الممكن من الأجهزة والمعدات لتلك المؤسسات.	الجهات الحكومية المرتبط عملها بتنفيذ اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية وخطة العمل المشتركة لسياسة الحوار	المفوضية الأوروبية والمؤسسات النظرية في دول الاتحاد، الشركات العالمية والاستشارية والمحلية، مؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة ومؤسسات المجتمع المدني
تعظيم الاستفادة من الدعم المقدم من خلال الجهات المانحة والمنظمات ومؤسسات التمويل الدولية (منظمات الأمم المتحدة، الصناديق العربية والإسلامية، مؤسسات التمويل الأوروبية والبنك الدولي)	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح عملية التعامل والاستفادة من برامج المساعدات المقدمة من خلال الجهات المانحة ومؤسسات التمويل وتوجيه هذا الدعم نحو الأولويات التنموية	الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية منظمات خاصة ذات علاقة ببرامج الأمم المتحدة	الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية، الأمم المتحدة، المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني

## 2. الانجازات:

### أ. حجم المساعدات الخارجية الملتمزم بها خلال العام 2011

- بلغ حجم المساعدات الخارجية الملتمزم بها من مختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية للعام 2011 ما مجموعه 704.97 مليون دولار (حوالي 500 مليون دينار). وقد ساهمت هذه المساعدات التي جاءت في ظل ظروف سياسية واقتصادية دولية صعبة مساهمة كبيرة في تأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية في مختلف القطاعات وخاصة المياه والصرف الصحي والتعليم والطاقة والصحة والبنية التحتية، والتمويل الميكروي، وتعزيز الفرص الاقتصادية وغيرها، بالإضافة إلى دعم الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

- وقد بلغت المنح الملتمزم بها من إجمالي المساعدات الخارجية للعام 2011 ما مجموعه 676.6 مليون دولار (حوالي 480 مليون دينار)، قدمت من خلال الجهات المانحة الرئيسة للمملكة التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والصين، وكندا، وكوريا، وألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والبنك الإسلامي للتنمية وغيرها، حيث تم توجيه ما قيمته (222.4) مليون دينار (ما يعادل حوالي 313 مليون دولار) كدعم مباشر للموازنة العامة بزيادة تبلغ حوالي (24%) عن ما هو مقدر من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي للعام 2011.

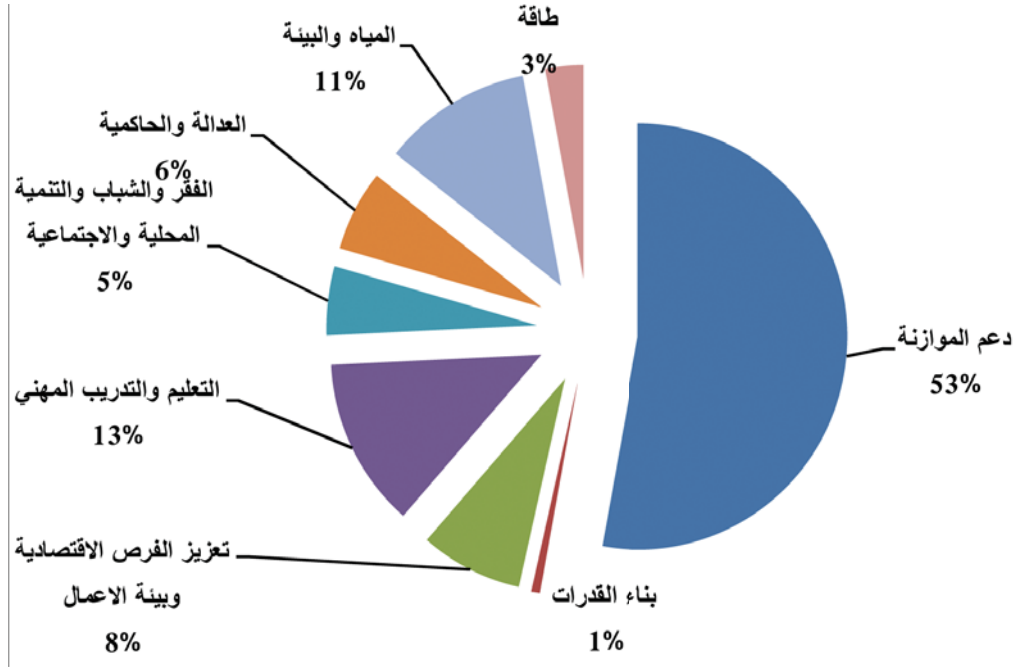
- كما بلغت القروض التنموية ذات الشروط الميسرة التي تم التعاقد عليها مع مختلف الجهات التمويلية خلال العام 2011 ما مجموعه حوالي 28.34 مليون دولار (حوالي 20.1 مليون دينار)، حيث سيتم من خلال هاتين الاتفاقيتين تمويل مشروع إدارة قطاع المياه في محافظات الشمال، ومشروع توسعة محطة توليد كهرباء السمر الزيادة قدرتها التوليدية بحوالي (200) ميغا وات، وقد ضمت الجهات التي قدمت هذه القروض كل من الحكومة الاسبانية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

مصادر المساعدات الخارجية خلال العام 2011.

الإجمالي (مليون دولار)	قروض ميسرة	منح	الجهة المانحة
478.319		478.319	(1) الولايات المتحدة الأمريكية
136.13		136.13	(2) الاتحاد الأوروبي
12.7		12.7	(3) ألمانيا
0.012		0.012	(4) كندا
2.4		2.4	(5) إيطاليا
17.57	15.74	1.83	(6) إسبانيا
0.109		0.109	(7) هولندا
7.9		7.9	(8) الصين
23.5		23.5	(9) اليابان
1.3		1.3	(10) البنك الدولي
1.44		1.44	(11) مرفق البيئة العالمي
1.41		1.41	(12) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
0.904		0.904	(13) برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ مرفق البيئة العالمي
14.8	12.6	2.2	(14) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
0.35		0.35	(15) البنك الإسلامي للتنمية
5		5	(16) كوريا الجنوبية
1.13		1.13	(17) المفوضية السامية لشؤون اللاجئين
704.974	28.34	676.634	المجموع



## المساعدات الخارجية لعام 2011 موزعة حسب القطاعات



### ب. الدعم الفني وبرامج التدريب

في إطار الجهود التي تقوم بها وزارة التخطيط والتعاون الدولي بهدف تعزيز وتطوير علاقات التعاون العلمي والثقافي مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة، وبهدف تنمية وتطوير الموارد البشرية وبناء ورفع القدرات المؤسسية، فإن الوزارة عملت خلال العام 2011 على إنجاز وتوفير ما يلي:

#### • البرامج التدريبية :

✓ برامج المنح التدريبية التي تقدمها الدول المانحة ضمن برامج التعاون الفني والتنموي: وهي في مختلف المجالات والتي يعتمد القبول فيها على أسس تنافسية، وفي إطار هذا النوع من البرامج قامت الوزارة بإيفاد ما مجموعه (310) موظفين من مختلف الوزارات والمؤسسات للمشاركة في دورات تدريبية، وورش عمل، وحلقات دراسية وتدريبية في مجالات المياه، والطاقة، والبيئة، والصحة، والزراعة، والتعليم، والإدارة العامة، والاقتصاد، والاستثمار، والتجارة والصناعة، وتكنولوجيا المعلومات، والتنمية الاجتماعية، والاحتياجات الخاصة.

✓ البرامج التدريبية المخصصة للأردن: وهي البرامج التي تقدم للأردن كمساعدات فنية في إطار علاقاته الثنائية مع بعض الجهات المانحة كاليابان، وكوريا الجنوبية، والصين، والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، وتقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق والتفاوض مع هذه

الجهات لاختيار مجالات التدريب وفقاً للاحتياجات التدريبية لموظفي القطاع العام بهدف تمكينهم ورفع قدراتهم المؤسسية في مجالات محددة، حيث تم إيفاد ما مجموعه (78) موظفاً من مختلف المؤسسات في مجالات استراتيجيات التنمية الاقتصادية، وسياسات التدريب المهني، والحكم المحلي، وبناء وإدارة المناطق التنموية، بالإضافة إلى اقتصاديات وتحديات العولمة.

✓ مشاريع التوأمة ضمن برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: تم خلال العام 2011 توقيع مشاريع توأمة في مختلف القطاعات ذات الأولوية وحسب خطة عمل الأردنية- الأوروبية المتفق عليها، ومع العديد من المؤسسات العامة في دول الاتحاد الأوروبي، حيث يتم من خلال آلية التوأمة توفير خبراء من القطاع العام في دول الاتحاد الأوروبي للمساهمة في تطوير الهياكل المؤسسية والإجراءات في المؤسسات الحكومية الأردنية المستفيدة، وتدريب الموظفين الأردنيين وإطلاعهم على أفضل الممارسات الأوروبية في مجالات عملهم، كما تتيح هذه الآلية إقامة شراكات طويلة الأمد بين المؤسسات الحكومية الأردنية ونظيراتها في دول الاتحاد بما يضمن استمرارية التعاون بعد نهاية المشاريع، حيث تضم هذه المشاريع ما يلي:

القيمة (مليون يورو)	الجهة المانحة	اسم المشروع
1.4	الحكومة الفرنسية	(1) بناء القدرة الفنية والمؤسسية لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات
0.8	الحكومة السويدية	(2) تطوير نظام الخرائط الكادستريّة لدائرة الأراضي والمساحة
1	الحكومة الإيطالية	(3) بناء القدرة الفنية لوزارة الزراعة في مجال صحة النبات
1.2	الحكومة الفرنسية	(4) بناء القدرة الفنية لقوات الدرك
1.2	الحكومة الألمانية	(5) بناء القدرة الفنية لمؤسسة المواصفات والمقاييس في مجال دخول اتفاقية ACAA
1.5	الحكومة الفنلندية	(6) بناء قدرات هيئة مكافحة الفساد في تنفيذ استراتيجيتها
7.1	المجموع	

✓ أداة الدعم الفني والتبادل المعلوماتي (TAIEX) مع الاتحاد الأوروبي: استفاد الأردن من أداة الدعم الفني والتبادل المعلوماتي TAIEX خلال العام 2011، وهي أداة دعم فني قصيرة الأجل طورها الاتحاد الأوروبي للمساعدة في تطوير التشريعات والإجراءات، وذلك من خلال إيفاد موظفي الحكومة في زيارات دراسية قصيرة إلى المفوضية الأوروبية ودول الاتحاد الأوروبي للاطلاع على أفضل الممارسات الأوروبية في مختلف المجالات ذات العلاقة بتنفيذ اتفاقية الشراكة وخطة العمل المشتركة لسياسة الجوار، بالإضافة لاستضافة خبراء أوروبيين في ورشات عمل متخصصة محلية وإقليمية لمشاركة خبراتهم مع الجهات الحكومية، وكذلك تنظيم ورش عمل إقليمية للقضايا ذات الاهتمام المشترك بين الأردن ودول الجوار، حيث بلغ عدد الزيارات الدراسية التي تم طلب تنفيذها خلال هذا العام (11) زيارة، و(13) بعثة خبراء، و(3) ورش عمل إقليمية، حيث تم تنفيذ معظمها، وسيتم استكمال ما تبقى خلال العام القادم، حيث كانت وزارة الزراعة، وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية، وهيئة الأوراق المالية، ودائرة الإحصاءات العامة، ووزارة الصناعة والتجارة، ومؤسسة المواصفات والمقاييس، ومديرية الأمن العام، أهم المؤسسات المستفيدة.

#### • المنح والبعثات الدراسية:

برامج المنح الدراسية (ماجستير، ودكتوراه وأبحاث ما بعد الدكتوراه) المقدمة من مختلف الجهات المانحة كالبنك الإسلامي للتنمية، وألمانيا، وهولندا، وكوريا، الصين، وبروناي دار السلام، وإيطاليا، والهند، وماليزيا: والتي هي عبارة عن برامج مساعدات للدول النامية بشكل عام، ويعتمد القبول في هذه البرامج على أسس تنافسية ما بين مرشحي مختلف الدول، وفي إطار هذا النوع من المنح قامت الوزارة بترشيح (36) موظفاً من مختلف المؤسسات والجامعات حيث تم قبول (14) مرشحاً لاستكمال دراساتهم العليا.

#### • اتفاقيات التعاون العلمي والثقافي:

بهدف تعزيز علاقات التعاون العلمي والثقافي مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة في مجالات التعليم والتعليم العالي، الثقافة والفنون، السياحة والآثار، التنمية الاجتماعية، الإعلام والاتصال والرياضة والشباب تقوم الحكومة الأردنية من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإبرام الاتفاقيات الثقافية والبرامج التنفيذية المنبثقة عنها والعمل على تجديدها، حيث تم خلال هذا العام تجديد وتمديد البرامج التنفيذية مع كل من الصين وبلغاريا وكوريا الجنوبية وجمهورية التشيك، كما تم التنسيق بخصوص تجديد (11) برنامجاً تنفيذياً للسنوات (2012-2014) والتي سيتم

توقيعها خلال عام 2012 مع كلٍ من البحرين، عُمان، المغرب، إيران، باكستان، بولندا، تشيلي، اليونان، جمهورية تشيك، تايوان، والهند، كما سيتم إبرام اتفاقية تعاون اقتصادي علمي وتقني مع جمهورية نيجيريا.

#### ج. ضمانات القروض

تم توفير ضمانات قروض من قبل مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار الأمريكية بقيمة (250) مليون دولار، وذلك دعماً لبرنامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة المنوي إطلاقه قريباً، بهدف تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، انطلاقاً من الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتشجيع الريادة والإبداع، حيث ستساهم هذه الضمانات في دعم الجهود الحكومية لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة محافظات المملكة، إضافةً إلى تشجيع انخراط المرأة في سوق العمل.

## خامساً: في مجال برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية:

### 1. الخدمات:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
تنفيذ مشاريع البنية التحتية والإسكان: - مشروع تطوير البنية التحتية في المناطق الفقيرة - مشروع تطوير البنية التحتية الداعمة للاستثمار - مشروع إسكان الأسر الفقيرة	تهدف هذه المشاريع إلى تحسين المناخ والظروف المعيشية للمجتمعات الفقيرة من خلال تطوير البنى التحتية في المناطق المستهدفة	المجتمعات الفقيرة في مختلف التجمعات السكانية في المملكة	كافة الوزارات المعنية بتنفيذ مثل هذه المشاريع مثل (وزارة البلديات، وزارة المياه والري، ووزارة الرياضة والشباب، مدارس وزارة التربية والتعليم ... الخ) إضافة إلى دائرة الشؤون الفلسطينية.
تنفيذ وتطوير المشاريع الصغيرة: - الإقراض الصغير والمتوسط - مراكز تعزيز الإنتاجية (إرادة)	تهدف هذه المشاريع إلى دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم خدمات استشارية وإدارية ومالية تتلاءم مع طبيعة هذه المشاريع والتي من شأنها مساعدة الأفراد في المناطق المستهدفة على إنشاء و/أو تطوير وتوسيع مشاريعهم الإنتاجية	أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد	صندوق التنمية والتشغيل، مؤسسة التدريب المهني، مؤسسة أنجاز، الجمعية العلمية الملكية.
تنفيذ مشاريع المنح الصغيرة والتدخل المباشر: - بناء القدرات المؤسسية لمؤسسات المجتمع المحلي - مشاريع المنح الصغيرة والتدخل المباشر	تهدف هذه المشاريع إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وذلك عن طريق زيادة الدخل للمجتمع المحلي من خلال إقامة مشاريع إنتاجية، إضافة إلى وضع الحلول المباشرة للمشكلات التنموية الظاهرة وذلك من خلال مشاريع التدخل المباشر	المنظمات المجتمعية وغير الحكومية (NGOs)	الجمعيات التعاونية، الجمعيات الخيرية والهيئات النسائية والتطوعية، الأندية الرياضية، جمعيات المتقاعدين العسكريين
تنفيذ مشاريع التنمية المحلية المتكاملة في مناطق جيوب الفقر:	الهدف من تنفيذ مبادرات التنمية المحلية الشاملة هو خلق اقتصاديات محلية مستدامة من خلال تنفيذ المشاريع الإنتاجية التنموية وتعزيز المشاركة المحلية في عملية التنمية بهدف تمكين المجتمعات المحلية من أخذ زمام المبادرة على عاتقها مستقبلاً في تنفيذ المشاريع وتمويلها محلياً	المنظمات المجتمعية وغير الحكومية (NGOs) المجتمعات المحلية في مناطق جيوب الفقر	المنظمات الأهلية غير الحكومية مثل مؤسسة نهر الأردن، مؤسسة نور الحسين، جمعية مراكز الإنماء الاجتماعي، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات خيرية وتعاونية وهيئات، البلديات المعنية، الوزارات كافة

## 2. الانجازات:

تم إطلاق برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي في عام 2002 وذلك استمراراً لجهد الحكومة الدؤوب في مجال تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين وليكون مكماً لبرامج الحكومة التنموية الأخرى، وفق منهجية جديدة تسعى لرفع وزيادة الإنتاجية للمواطنين من خلال تكامل الجهود ما بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية والأهلية، من خلال ثلاثة مسارات رئيسية هي: مكون الإنتاجية وبناء القدرات والتمويل، مكون البنية التحتية والخدمات الحكومية، مكون تطوير البيئة الشبابية المنتجة، إضافة إلى مشاريع تطوير البنية التحتية والإسكان (حزمة الأمان)، وقد بلغت موازنة البرنامج لعام 2011 (20.340) مليون دينار موزعة كالتالي:

المكون	التمويل (مليون دينار)
مكون الإنتاجية وبناء القدرات والتمويل	13
مكون البنية التحتية والخدمات الحكومية	4.7
تطوير البيئة الشبابية المنتجة	1.3
تطوير البنية التحتية والإسكان (حزمة الأمان)	1.34
المجموع	20.340

### تم خلال عام 2011 تحقيق الإنجازات التالية:

- من خلال برنامج التنمية المحلية في المناطق الأقل حظاً تم تنفيذ (700) مشروع ميكروي، وفرت حوالي (700) فرصة عمل و(17) مشروع تأهيل بنية تحتية، و(15) مشروع إنتاجي وفرت ما يزيد عن (50) فرصة عمل دائمة إضافة إلى العديد من فرص العمل المؤقتة وتنفيذ (400) دورة وورشة تدريبية.
- خلال برنامج تمكين مناطق جيوب الفقر: تم الانتهاء من المرحلة التحضيرية وتنفيذ الدراسات والمسوحات اللازمة، وتعيين الكادر وفرق العمل في المؤسسات التنفيذية الأربعة، ومأسسة آلية المتابعة من خلال وحدة برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية، وتشكيل لجان توجيهية للبرنامج على مستوى كل محافظة، كما تم تشكيل اللجان المحلية في معظم مناطق جيوب الفقر والتواصل معها لتوضيح أهداف البرنامج والاتفاق على الأولويات والمبادرات والأنشطة، والبدء بتنفيذ دراسات الجدوى لمقترحات المشاريع الإنتاجية المتوسطة والصغيرة، ووضع آليات تخصيص المحافظ الإقراضية من خلال مؤسسات المجتمع المدني والهيئات المحلية الفاعلة، كما تم البدء بتنفيذ البرامج التدريبية اللازمة وعقد العديد من ورشات العمل واللقاءات مع المجتمع المحلي في المناطق المستهدفة.

- مشروع دعم المناطق الفقيرة ويشتمل على ثلاث مبادرات هي :
  - ✓ مبادرة دعم الأنشطة الشبابية في منطقة الأغوار الجنوبية حيث تم استكمال مبادرة دعم الأنشطة الشبابية في منطقة الأغوار الجنوبية، وعقد ما يزيد عن (20) دورة تدريبية وتوعية في مجال دور الشباب في التنمية، وإنشاء ملعب لمركز شباب الأغوار، وتزويد مراكز الشباب بحافلة نقل كما تم تنفيذ (17) مشروع مايكروبي للشباب وفرت أكثر من (17) فرصة عمل.
  - ✓ المبادرة التنموية الشاملة/ محافظة الطفيلة حيث تم بناء قدرات (10) مراكز/ أندية شبابية في محافظة الطفيلة، وتنفيذ (15) مشروع إنتاجي مع جمعيات تعاونية وخيرية، وتنفيذ مشروع قطاعي بالتعاون مع مؤسسة اعمار الطفيلة، وتنفيذ أعمال بنية تحتية ل (17) روضة في المحافظة، وتنفيذ تدخلات في مجال الصحة والتربية، من تجهيز لثلاث مراكز صحية و(21) مدرسة كتوفير حواسيب للمدارس وتأهيل مختبرات حيث وفرت هذه المبادرة (150) فرصة عمل دائمة ومؤقتة، (40%) منها كان من نصيب الإناث.
  - ✓ مبادرة الكرك، والسلط، واربد وهي مبادرة جديدة حيث تم توقيع الاتفاقية في شهر تموز 2011 وتم البدء بالتنفيذ الفعلي وإطلاق المبادرة بشهر تشرين الأول 2011.
- ضمن مشاريع دعم الجمعيات التعاونية تم دعم استكمال مشاريع وتمويل تنفيذ (72) مشروعاً إنتاجياً للجمعيات التعاونية وفرت لغاية الآن (330) فرصة عمل، بما في ذلك الجمعيات التعاونية للمتقاعدين العسكريين، حيث تضم هذه الجمعيات ما يزيد على (5000) عضو، كذلك تم دعم تجهيز (16) سوقاً استهلاكياً لجمعيات المتقاعدين العسكريين وفرت السلع الأساسية للمواطنين في المناطق المستهدفة بأسعار مناسبة.
- في مجال دعم مشاريع الجمعيات الخيرية والهيئات النسائية، تم تمويل جمعية منشية القضاة للتنمية الاجتماعية، وائتلاف جمعيات الشوبك بقيمة (40) ألف دينار، إضافة إلى (11) مشروع إنتاجي بالتعاون مع الاتحاد النسائي بقيمة (160) ألف دينار، حيث وفرت (20) فرصة عمل دائمة و(3) فرص عمل مؤقتة، ومن المتوقع البدء بإجراءات تمويل (10) جمعيات أخرى في مختلف محافظات المملكة.
- تم من خلال مراكز تعزيز الإنتاجية "إرادة" إعداد (815) دراسة جدوى اقتصادية، والمساعدة الفنية والاستشارية في إنشاء (450) مشروعاً في كافة القطاعات الصناعية، والزراعية، والخدمية، والتجارية،

- والسياحية وفي مختلف محافظات المملكة، وفر البرنامج حوالي (1300) فرصة عمل.
- تم توفير تمويل بقيمة (2 مليون دينار) لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في منطقة معان التنموية خلال الأعوام 2011-2012، وقد تم البدء بإجراءات المسح للمشاريع الممكن تنفيذها في منطقة معان التنموية، وإعداد الأسس والمعايير لاختيار المشاريع المؤهلة ويتوقع توفير (700 فرصة عمل).
- برنامج دعم الإقراض الميكروي - توفير التمويل لتنفيذ مشاريع صغيرة /ميكروية في مناطق جيوب الفقر، حيث تم تخصيص مبلغ (3 مليون دينار) وسيتم خلال الفترة القادمة تمويل (1500) مشروع إنتاجي توفر (1500) فرصة عمل.
- جائزة الملك عبد الله الثاني للياقة البدنية، حيث تم تنفيذ جائزة الملك عبد الله الثاني للياقة البدنية ضمن (100) مدرسة من مدارس مناطق جيوب الفقر.
- مبادرة مدرستي، حيث يجري تنفيذ المبادرة ضمن: (60) مدرسة حكومية من المدارس الواقعة ضمن مناطق جيوب الفقر الـ (32)، وضمن (100) مدرسة من المدارس الواقعة ذات الظروف الخاصة والواقعة خارج مناطق جيوب الفقر.
- إنشاء معهد التنمية المستدامة بالتعاون مع مركز جامعة كولومبيا الشرق أوسطي للأبحاث، حيث تم تنفيذ (5) برامج تدريبية بواقع (48) يوم تدريبي وبعده (168) متدرب.
- تطوير المرافق الشبابية، حيث تم تمويل (9) أندية رياضية لغايات تطوير وإنشاء مرافق رياضية.
- مشروع التدريب العسكري لطلاب المدارس، يجري العمل حاليا على تنفيذ المشروع ضمن (300) مدرسة وبواقع (30 ألف) طالب وطالبة للمرحلة الأساسية، حيث وفر المشروع (143) فرصة عمل.
- مبادرة الشركات الطلابية، حيث تم التنسيق مع الجامعات الحكومية، والبدء بعملية اختيار المتطوعين، إضافة إلى العمل على تطوير المناهج الخاصة بهذا المجال.
- مبادرة بناء قدرات طلاب الجامعات "درب"، حيث يجري حاليا تنفيذ برنامج تدريبي صيفي متخصص، وبالتعاون مع مؤسسات غير حكومية، وعمل البرنامج على إيجاد فرص تدريبية لما يقارب (500) طالب وطالبة عام 2011 من مختلف المحافظات.



- وضمن مبادرة مدرستي في مناطق جيوب الفقر في محافظة المفرق، يجري العمل حالياً على تنفيذ:
  - ✓ أعمال صيانة للبنية التحتية ضمن (15) مدرسة من مدارس محافظة المفرق ومدرسة ضمن محافظة جرش.
  - ✓ برنامج مدارس آمنة ضمن (3) مدارس من مدارس محافظة المفرق.
  - ✓ أنشطة المنهجية ضمن (15) مدرسة من مدارس محافظة المفرق.
  - ✓ مخيمات الذكاء ضمن (33) من مدارس مناطق جيوب الفقر في محافظة المفرق.
  - ✓ أندية شتوية وصيفية في (2) منطقتين من مناطق جيوب الفقر في محافظة المفرق.
  - ✓ برنامج تغيير الاتجاهات نحو دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية بالتعاون مع مبادرة التعليم الأردنية، حيث سيتم تنفيذ البرنامج في مدرستين اثنتين.
  - ✓ برنامج تمكين المدارس في المهارات الصحية وتغيير اتجاهاتهم لتبني مفاهيم جديدة في (5) مدارس بالشراكة مع الجمعية الملكية للتوعية الصحية.
  - ✓ برنامج تمكين الأسر والمجتمعات في (15) مدرسة في مناطق جيوب الفقر.
  - ✓ برنامج المهارات الإيجابية للوالدين في مدرستين اثنتين من مناطق جيوب الفقر (الحسينية والهاشمية).
  - ✓ وبرنامج متطوعي مدرستي في (15) مدرسة في مناطق جيوب الفقر.
- في مجال البنية التحتية تم تنفيذ الآتي:
  - ✓ الطرق الزراعية: تنفيذ طرق زراعية في مختلف مناطق جيوب الفقر تم من خلالها خدمة المواطنين في تلك المناطق ويتوقع توفير (314) فرصة عمل لأبناء المناطق المستهدفة.
  - ✓ الانتهاء من حفر (6) آبار في مناطق حوشا وصبحا وأعالي نهر اليرموك في محافظتي المفرق واربد بقيمة حوالي مليون دينار.
  - ✓ الانتهاء من تنفيذ أعمال الصيانة لمسلخ الطفيلة وبكلفة (21) ألف دينار، والانتهاء من تنفيذ الأعمال الإنشائية لمسلخ معان بكلفة (188) ألف دينار، ويجري انشاء مسلخ في محافظة المفرق بكلفة (80) ألف دينار، ويجري العمل على طرح عطاء صيانة وتأهيل لمسلخ اربد بكلفة (30) ألف دينار.
  - ✓ شبكات المياه: يتم العمل على إيصال المياه إلى منطقة دير الليات - سوف في محافظة جرش بكلفة (50) ألف دينار) وبصدد طرح العطاءات.
  - ✓ الصرف الصحي: تم رصد مبلغ (60) ألف دينار) لربط عمارة للأيتام في منطقة جريبة/ الرصيفة بمحافظة الزرقاء.

## سادساً: في مجال تنسيق الشؤون العراقية:

### 1. الخدمات:

الخدمات المقدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
تحديد احتياجات وأولويات المملكة من الدعم بناءً على دراسة أثر تواجد العراقيين بالمملكة على القطاعات المختلفة	مواطنون عراقيون	منظمات الأمم المتحدة، المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال دعم العراقيين في الأردن، الحكومة الأردنية
العمل كسكرتاريا للجنة التنسيق والمشكلة لغايات التنسيق والتنظيم والمتابعة مع الوزارات والدوائر الرسمية، والتي تقوم بدورها بدراسة الطلبات المقدمة من الجهات المانحة ومناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها بخصوص توجيه الدعم المقدم للعراقيين في الأردن بما ينسجم مع السياسة العامة للحكومة	المواطنون والطلبة العراقيون	مؤسسات المجتمع المحلي، الهيئات الدولية، الجهات المانحة، العراقيون في المملكة
مراجعة المشاريع المقدمة من الجهات المانحة والهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية لضمان انسجام أنشطتها الموجهة لدعم العراقيين مع السياسة العامة وأوجه الدعم والقطاعات ذات الأولوية	المواطنون والطلبة العراقيون	العراقيون في الأردن والمجتمع المدني، والوزارات القطاعية المختلفة
تلقي الشكاوى والاستفسارات من العراقيين عن طريق الخط الساخن الذي تم استحدثه في وحدة تنسيق الشؤون العراقية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول الخدمات الصحية والتعليمية	العراقيون المقيمون على أراضي المملكة الأردنية الهاشمية	UNHCR
تنظيم عمل المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال دعم العراقيين في الأردن وفقاً لقانون الجمعيات الأردني والقيام بالزيارات الميدانية لمتابعة سير العمل	المواطنون والطلبة العراقيون	المنظمات غير الحكومية
المشاركة في عضوية لجنة العطاءات الخاصة والمشكلة لغايات متابعة تنفيذ اتفاقيات المنح المقدمة لدعم الحكومة لاستضافتها العراقيين لضمان استغلال كامل المنحة ضمن المدة المحددة	المواطنون والطلبة العراقيون	الحكومة الأردنية

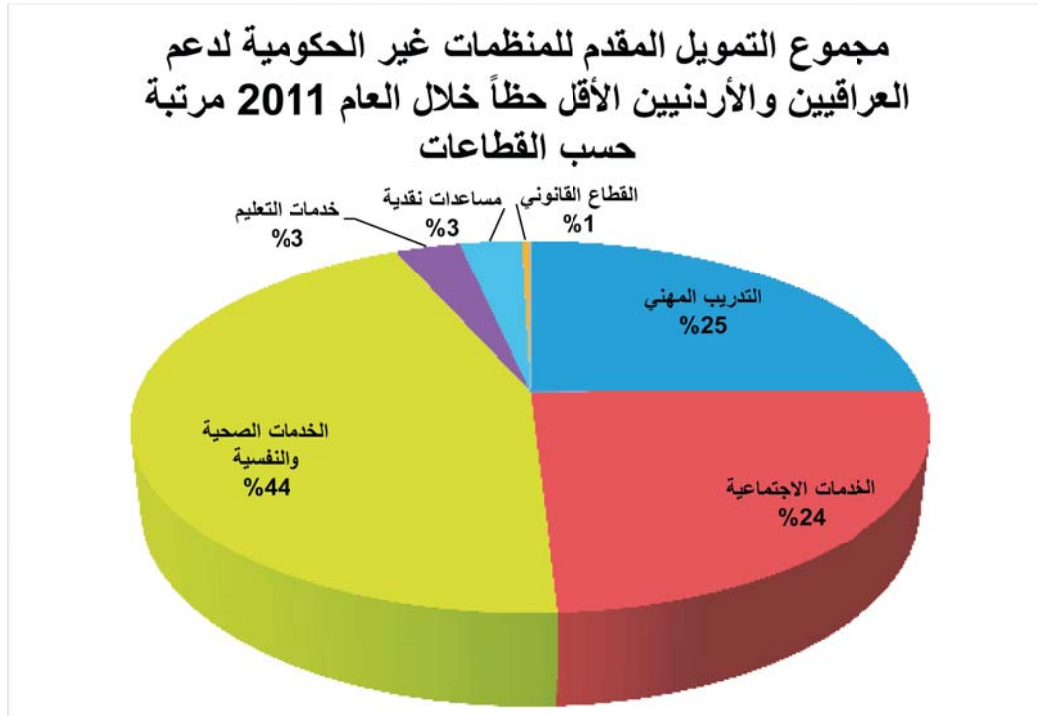
الشركاء في تقديم الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الخدمات المقدمة
الحكومة الأردنية، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، البنك الدولي، المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وغيرها	المواطنون والطلبة العراقيون	مراجعة شروط الاتفاقيات الموقعة مع الهيئات الدولية العاملة في مجال دعم العراقيين في الأردن بالإضافة إلى متابعة تنفيذها مع الجهات الأردنية لضمان الالتزام بما ورد بالاتفاقية
الحكومة الأردنية و منظمات الأمم المتحدة والجهات الدولية التي تقدم منح للحكومة	المواطنون والطلبة العراقيون	المتابعة مع كافة الجهات المعنية لضمان الالتزام بمضمون ورقة السياسات العامة حول آلية توجيه الدعم

## 2. الانجازات:

- تم خلال العام 2011 عقد (13) اجتماعاً لأعضاء اللجنة التنسيقية وذلك لمراجعته المشاريع المقدمة من الجهات المانحة والهيئات الدولية إلى المنظمات غير الحكومية لضمان انسجامها مع السياسة العامة للدولة، حيث تم الموافقة على (34) مشروع لدعم الفقراء من الأردنيين والعراقيين بقيمة إجمالية بلغت 14,540,651 دينار.
- تم التوقيع مع مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين على اتفاقية منحة بقيمة (177,190) دينار أردني تقوم من خلالها المفوضية بتقديم دعم مالي لكل من دار الوفاق الأسري/ وزارة التنمية الاجتماعية وإدارة حماية الأسرة / مديرية الأمن العام وذلك بهدف توفير الحماية للنساء المعنفات.
- تم التوقيع على مذكرتي تفاهم مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بقيمة إجمالية (181,190) دينار أردني وذلك لتجهيز وتأثيث سبع غرف صفية في مراكز إعادة تأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية وشراء أربع حافلات للمراكز، والثانية خصصت لدعم القطاع الصحي من خلال تجهيز خمسة مراكز صحية شاملة تابعة لوزارة الصحة في كل من عمان والزرقاء بالأجهزة والمعدات الطبية.
- تم توقيع بروتوكول مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة بقيمة (177,000) دينار أردني بهدف دعم قطاع التعليم بالأردن وتخفيف الأعباء الناجمة عن قبول الطلبة العراقيين بالمدارس الحكومية، حيث تضمنت المنحة تجهيز غرف صفية متعددة الأغراض وتدريب المعلمين والمرشدين في مجال النفس الاجتماعي.
- قامت الوحدة بمتابعة تنفيذ برامج التدريب في دولة ثالثة لرفع كفاءة الموظفين العراقيين وذلك من خلال مذكرة التفاهم الموقعة مع جايكا في مجالات البحث الجنائي، والكهرباء، والزراعة وغيرها حيث بلغ عدد المتدربين (303) موظفين.
- التوقيع على مذكرة تفاهم مع وزارة التخطيط العراقية بهدف دعم الجهود التي يبذلها الجانبان لرفع قدرات مؤسساتيهما، وتعزيز تبادل المعرفة، وتحسين القدرة على القيام بالمهام المناطة بهما في مجال جذب المساعدات الخارجية وإدارتها.

- الانتهاء من وضع قاعدة البيانات الخاصة بمتابعة سير العمل والإنجاز بالمشاريع والبرامج التي تنفذها منظمات غير حكومية بهدف توفير الدعم للعراقيين والأردنيين الأقل حظاً حيث بلغت القيمة الإجمالية لهذه المشاريع خلال عام (2011) (14,540,651) ديناراً أردنياً توزعت على القطاعات التالية:

القطاع	القيمة الإجمالية / دينار أردني
قطاع الخدمات الصحية والنفسية	6,450,288
قطاع الخدمات الاجتماعية	3,522,557
قطاع خدمات التعليم	458,785
قطاع الخدمات القانونية	60,083
المساعدات النقدية	435,444



الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
تعظيم الاستفادة من البرامج والمشاريع لتحسين البيئة التنموية الاقتصادية والاجتماعية	تهدف هذه الخدمة إلى: - ضمان انسجام البرامج والمشاريع مع الأهداف والأولويات الوطنية - تبني منهجيات للتقييم وقياس الأثر للبرامج والمشاريع لتشمل صياغة وثائق وخطط للتقييم و تنفيذ التوصيات و تعميم والدروس المستفادة . - ضمان الاستفادة من عمليات التقييم والدروس المستفادة لتنعكس على الوطن والمواطنين والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية الجهات المانحة	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية الجهات المانحة
مأسسة عملية التقييم وقياس الأثر	تهدف هذه الخدمة إلى: - الوصول بعملية التقييم و قياس الأثر لتكون جزء لا يتجزأ من البرامج التنموية الحكومية - تفعيل الإطار العام المؤسسي لعملية التقييم - تمكين القدرات الفردية والمؤسسية في مجال تقييم البرامج والمشاريع و قياس الأثر للارتفاع بأدائهم فردياً.	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية الجهات المانحة	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية الجهات المانحة
تعزيز الشراكات المؤسسية والمجتمعية لتحقيق الأهداف التنموية للبرامج الحكومية	- ضمان المشاركة الفاعلة مع البعثات التقييمية التي تنفذها الجهات المانحة والمنظمات الدولية في مراحل التقييم المختلفة. - تعزيز الشراكات مع الجهات ذات العلاقة (الجهات المنفذة، والوزارات والمديريات المعنية والمستفيدين) في مراحل التقييم المختلفة بكفاءة وفاعلية.	الجهات المانحة المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية وشبه الحكومية	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية الجهات المانحة

## 2. الانجازات:

- قامت الوزارة باستحداث وحدة متخصصة في مجال تقييم وقياس الأثر خلال الربع الأخير من العام الماضي 2010، وهي أول وحدة في الجهاز الحكومي متخصصة بتقييم وقياس أثر الخطط والبرامج التنموية، بحيث تتولى مسؤولية تقييم كافة البرامج والمشاريع التنموية وخاصةً تلك التي يتم تمويلها عن طريق المساعدات الخارجية، بالإضافة إلى دمج عملية التقييم في البرامج الحكومية، ونشر هذا المفهوم في المؤسسات الوطنية، لبيان نتائج وآثار مختلف البرامج والمشاريع وضمان تحقيق هذه البرامج والمشاريع للأهداف المنشودة.
- شاركت وحدة التقييم وقياس الأثر وبالتعاون مع بعثات التقييم الدولية بتقييم مجموعة من البرامج والمشاريع ممولة من الجهات المانحة من أهمها: تقييم البرنامج القطري لمشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) المنفذة في الأردن، وإعادة تأهيل المراعي بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، مشروع بناء وتجهيز المدارس في الأردن بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، ومشروع تطوير مهارات العمال من منظور اصحاب العمل بالتعاون مع بعثة البنك الدولي (WB).
- نظمت وزارة التخطيط والتعاون الدولي من خلال وحدة التقييم وقياس الأثر برنامجاً تدريبياً حول المتابعة والتقييم على مستويين: المستوى الأول الأساسي والذي عقد لأول مرة في الأردن بمشاركة حوالي (40) مشاركاً من وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومختلف الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني، حيث هدف إلى رفع القدرات المؤسسية وبناء الخبرات لموظفي وزارات ومؤسسات القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني. مجال التقييم وقياس أثر المشاريع التنموية، والمستوى الثاني هو البرنامج التدريبي المتقدم في إدارة عملية التقييم والذي نظمته وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع برنامج تحسين الإدارة والحكم الرشيد (SIGMA) الممول من الاتحاد الأوروبي، والذي يستمر لمدة شهرين - حيث يتميز عن غيره من البرامج التدريبية من حيث المنهجية وأسلوب التنفيذ وتقنيات التدريب والذي سيركز على الحوار والمشاركة الفاعلة والحالات العملية التطبيقية، ويشارك في البرنامج التدريبي حوالي (25) مشاركاً من مختلف الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني، والذين لديهم مهام في التقييم وتلقوا التدريب الأساسي المسبق في مجال التقييم.

- تم اختيار عينة ممثلة من مشاريع البرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013 الممولة من المنح والقروض المتترم بها للعام 2011 لبناء قاعدة بيانات متكاملة حول هذه المشاريع لغايات التقييم وقياس الأثر ولتفعيل الإطار العام المؤسسي لعملية التقييم وقياس الأثر وتمكين القدرات المؤسسية والفردية في مجال التقييم وقياس الأثر، وذلك بصورة تشاركية تؤدي إلى رفع مستوى التنسيق مع الجهات المعنية، بالإضافة إلى مستوى قطاعات البرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013 .
- تم بدء العمل في المراجعة التقييمية لصندوق المعونة الوطنية على مستوى السياسات في ضوء الإطار العام لإعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، بالتعاون والتنسيق مع برنامج دعم تحسين الإدارة والحكم الرشيد (SIGMA) للحصول على دعم البرنامج فيما يتعلق بمأسسة عملية التقييم وقياس الأثر على مستوى القطاعات.
- نظمت الوزارة من خلال وحدة التقييم وقياس الأثر المؤتمر الدولي الثالث لجمعية مقيمي التنمية الدولية في الفترة 11-14 نيسان 2011، بعنوان "التقييم في أوقات الاضطراب العالمي: أزمة الغذاء والطاقة والمال"، وذلك بمشاركة حوالي (250) مشارك من ممارسي التقييم والخبراء الأكاديميين في أهم المنظمات الدولية من حوالي (80) دولة، حيث تم خلال المؤتمر عرض آخر المنهجيات والنظريات المتبعة في مجال التقييم التنموي.
- وقامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي ممثلة بوحدة التقييم وقياس الأثر بالمشاركة بإحدى الجلسات الرئيسة في المؤتمر بعرض التجربة الأردنية في مجال مأسسة عملية التقييم وقياس الأثر.



## الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الداخليين

أولاً: في مجال الموارد البشرية:

### 1. الخدمات:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تحسين بيئة العمل الداخلية	تهدف هذه الخدمة إلى تنفيذ الإجراءات والمنهجيات الكفيلة بتحسين بيئة وظروف العمل مما يمكن الموظفين من القيام بأعمالهم في أفضل ظروف	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تخطيط وإدارة الموارد البشرية	تهدف هذه الخدمة إلى وضع الخطط المستقبلية لتأمين العدد المطلوب من الكوادر المؤهلة واللازمة لإنجاز مهام المديرية / الوحدات حسب متطلبات الخطة الاستراتيجية، كما تهدف هذه الخدمة إلى إدارة شؤون الأفراد بتطبيق الأسس المتطورة في إدارة الموارد البشرية وبحسب أفضل الممارسات	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تطوير وتحفيز الموظفين	تهدف هذه الخدمة إلى تطوير أداء ومؤهلات موظفي الوزارة للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وذلك من خلال تطبيق أسس التدريب والمكافآت والحوافز وخلق بيئة عمل مناسبة	جميع مديريات ووحدات الوزارة
دعم ورعاية مشاريع ومبادرات التطوير المؤسسي	تهدف هذه الخدمة إلى رعاية وإنجاح مشاريع التطوير المؤسسي من خلال توفير البيئة الممكنة والموارد اللازمة لهذه المشاريع والمبادرات	جميع مديريات ووحدات الوزارة
الارتقاء بمستوى الأداء في الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى الارتقاء بجودة عمليات ونشاطات الوزارة وغرس ثقافة التميز في الأداء المؤسسي من خلال تطبيق أنظمة إدارة الجودة ومنهج إدارة الجودة الشاملة	جميع مديريات ووحدات الوزارة
الإدارة الاستراتيجية	تهدف هذه الخدمة إلى التنسيق مع جميع مديريات/ وحدات الوزارة لوضع وتصميم الخطة الاستراتيجية للوزارة وإدارتها ومتابعة تنفيذها	جميع مديريات ووحدات الوزارة

## 2. الانجازات:

### أ. تطوير وتطبيق أسس الموارد البشرية ومنهجيات الإدارة الحديثة

تطبيقاً لمخرجات مشروع إعادة الهيكلة الذي تم اعتماده في عام 2004، قامت الوزارة بتطبيق أسس ومنهجيات إدارية حسب أفضل الممارسات، تهدف إلى الارتقاء بالأداء وتحقيق التطوير المؤسسي الذي يشمل جميع موارد الوزارة، وعلى هذا الأساس صممت هذه الأسس والمنهجيات المختلفة بما يضمن تحقيق أهداف الوزارة في تطوير بيئة تنظيمية ملائمة للإبداع والتعلم والابتكار.

### ب. نظام إدارة الجودة Quality Management System:

استكمالاً لجهود الوزارة في تحديد وتصميم وتوثيق جميع عملياتها الرئيسية، وانسجاماً مع التغيرات التي رافقت إعادة الهيكلة في الوزارة، قامت الوزارة في عام 2011 بمراجعة وتحديث وتطوير وتبسيط هذه العمليات بالإضافة إلى توثيق عمليات جديدة ضمن خطوة تهدف إلى أمثلة ونمذجة كافة عمليات الوزارة وتوثيق إجراءات العمل المعيارية Standard Operating Procedures وخرائط العمليات التوضيحية لهذه الإجراءات Processes Maps، بما يساهم في رفع كفاءتها وفعاليتها. تم خلال هذه المراجعة - واعتماداً على التغذية الراجعة من جميع المتعاملين داخلياً وخارجياً - تحديد مخرجات ومدخلات تلك العمليات وتطوير مؤشرات قياس أدائها Key Performance Indicators بما ينسجم مع القوانين والأنظمة ويلبي احتياجات هؤلاء المتعاملين.

تهدف الوزارة من خلال توثيق عملياتها الرئيسية في إجراءات عمل معيارية وخرائط العمليات التوضيحية لهذه الإجراءات إلى ضمان فاعلية إجراءاتها وكفاءتها وضمان أن أية تغييرات في الإجراءات والعمليات تسهم في منع الازدواجية في العمل وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بما يرفع من مستوى وجودة الخدمة المقدمة للمتعاملين وبما يساهم بشكل كبير في تحقيق رسالتها وأهدافها.

### ج. تطوير ورفع كفاءة الموارد البشرية في الوزارة لعام 2011

انطلاقاً من متطلبات الخطة الاستراتيجية للوزارة، قامت الوزارة بتنفيذ الخطة التدريبية للأعوام السابقة وذلك لتجسير الفجوة بين أداء الموظفين والأداء المستهدف اعتماداً على تقارير تقييم الأداء السنوية، حيث اشتملت الدورات والبرامج التدريبية على مواضيع تغطي متطلبات الوظيفة كما وردت في بطاقات الوصف الوظيفي ومتطلبات الخطة الاستراتيجية حيث استفاد ما يقارب (98) موظفاً في عام 2011 من البرامج والدورات والورش التدريبية من أصل (270) موظفاً بالمعدل، أي بما نسبته (36.29%) من إجمالي موظفي الوزارة.

كما بلغ العدد الكلي للدورات التدريبية التي تم عقدها والاستفادة منها خلال عام 2011 ما يقارب (110) دورة تدريبية شاملة لمختلف المواضيع وذلك من خلال الدورات الداخلية والدورات الخارجية وورش العمل والمؤتمرات الخارجية والداخلية.



وحرصاً على تعظيم الاستفادة من الدورات والبرامج التدريبية، قامت الوزارة بإلزام المشاركين في الدورات التدريبية بإعداد تقارير عن هذه الدورات والبرامج التدريبية وإعداد عرض تقديمي ومشاركة المادة العلمية/ التدريبية لزملائهم ونشر التقارير على الإنترنت بالإضافة إلى العروض المرئية وذلك لأهمية نشر المعرفة المكتسبة.

#### د. التحفيز والمكافأة:

تحقيقاً لهدف تحفيز الموظف وزيادة إنتاجيته تقوم الوزارة بتقدير جهود موظفيها الذين يتمتعون بالكفاءة العالية ويعملون بروح الفريق، وذلك من خلال منح مكافآت موظف الشهر، ومكافآت الانجاز، وحسب معايير محددة وواضحة في أسس المكافآت والحوافز.

#### هـ. البعثات الدراسية لعام 2011

بلغ عدد المبعوثين من موظفي الوزارة اثنان وهم :

المؤهل العلمي	المديرية / الوحدة	الاسم
ماجستير إدارة أعمال	التعاون الدولي	سيف بني عطا
ماجستير في العلوم السياسية	البرامج والمشاريع	محمد العساف

السيد محمد العساف ما زال على مقاعد الدراسة حالياً، علماً بأن البعثات الدراسية تمول من حساب المنحة الأمريكية.

#### و. جائزة موظف الشهر وجائزة انجاز للعام 2011 :

تمنح جائزة موظف الشهر للموظف المثالي والموظف المتميز على مستوى الوزارة، حيث تعطي جواً من التنافس ما بين الموظفين، والفائز يمنح جائزة مالية متواضعة وأيضاً شهادة موقعة من كل من معالي الوزير، عطوفة الأمين العام ومدير مديرية الموارد البشرية في حفل بسيط يتم تحت رعاية الوزير وعطوفة الأمين العام وكل المدراء.

أما جائزة موظف انجاز للنصف الأول لعام 2011 فقد تم منحها لمجموعة من موظفي مديريات الوزارة للمشاركة في إنجاح الجولات الميدانية والمسح الذي تم لجيوب الفقر لمحافظة المملكة للعام 2010-2011 .

كما تم منح جائزة انجاز للنصف الثاني للعام 2011 للفريق الذي قام بتطوير نظام إعادة الإقراض.

## ثانياً: في مجال تكنولوجيا المعلومات والأرشفة:

### 1. الخدمات:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
توفير وتطوير العنصر التكنولوجي كأداة عمل مساعدة	تهدف هذه الخدمة إلى تحسين وتطوير البيئة التقنية وإدامة البنية التحتية التكنولوجية لرفع وتعزيز مستوى وكفاءة الأداء العام للوزارة، واستثمار أحدث وسائل التكنولوجيا لأتمتة إجراءات العمل من أجل الارتقاء بأداء المديرية والوحدات والأقسام، والعمل على تجذير ثقافة إدارة المعرفة والتشارك بها لبناء مؤسسة تتعلم من مخزونها المعرفي	جميع مديريات ووحدات الوزارة
استلام وحفظ جميع المعاملات الصادرة من الوزارة والواردة إليها وأرشفتها إلكترونياً وتعميم البلاغات الرسمية والتعاميم الداخلية	تهدف هذه الخدمة إلى التحديث والتطوير المستمر لنظام الأرشفة الإلكترونية لضمان السرعة والجودة في الأداء والعمل على نشر المعلومة الصحيحة وتوثيقها	جميع مديريات ووحدات الوزارة
دراسة المشاريع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والمقدمة من الجهات الخارجية من أجل الحصول على تمويل	دراسة بعض المشاريع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات فنياً والتي تُعرض على وحدة المعلومات والأرشفة وإعطاء تقارير فنية حولها ووضع التكلفة التقريبية لها في حال اكتمال مواصفاتها الفنية	مديريات ووحدات الوزارة الخاصة بالمشاريع والتمويل

### 2. الانجازات:

حرصت الوزارة في العام 2011 على دعم كافة جهودها ومبادراتها الهادفة إلى التحسين المستمر باعتماد آخر التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات، حيث عملت الوزارة على استخدام أحدث الأنظمة وعلى النحو التالي:

- الاستمرار في تحديث معلومات البرامج والمشاريع التي تُشرف عليها الوزارة باستخدام نظام متابعة تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة في خطة عمل الحكومة الذي تم اعتماده في عام 2010 في كافة المؤسسات والدوائر الحكومية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع وحدة متابعة تنفيذ خطة الحكومة في رئاسة الوزراء.
- الوقوف على آخر المستجدات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية المختصة بتكنولوجيا المعلومات في القطاعين العام والخاص.
- المساهمة في نقل المعرفة والخبرات وتحمل المسؤولية المجتمعية من خلال تدريب طلاب الجامعات والمعاهد في المديرية، حيث تم تدريب أربعة طلاب خلال عام 2011.

- المشاركة في لجان برنامج الحكومة الالكترونية / وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- الاستمرار في تنفيذ ومتابعة اتفاقية الحكومة مع شركة Microsoft بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومركز تكنولوجيا المعلومات الوطني.
- إدامة قاعدة بيانات مُحدثة بموجودات الوزارة من أجهزة ومعدات تكنولوجيا المعلومات وكذلك البرمجيات والأنظمة المحوسبة.
- الاستمرار في متابعة ضبط ومراقبة مداخل الوزارة طوال اليوم وعلى مدار الأسبوع عن طريق إدامة وصيانة كاميرات المراقبة في مداخل الوزارة ونظام التسجيل المرئي لمراقبة المداخل 24 ساعة x 7 أيام في الأسبوع.
- الاستمرار في تطوير وتحديث الموقع الخاص بالوزارة ضمن بوابة الحكومة الإلكترونية، وموقع وحدة برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية، والموقع الإلكتروني للوزارة، وقد تم خلال العام 2011 إضافة عدد المكونات و المبادرات على موقع الوزارة وهي: لوحة المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية، البرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013، خارطة الطريق لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار، مقابلات معالي الوزير على القنوات الفضائية، كما تم خلال العام 2011 إعلان فوز الموقع الإلكتروني للوزارة بدرع الحكومة الالكترونية وجائزة الإبداع التقني للعام 2010 للمرة الثانية، وذلك عن فئة الوزارات العربية المشاركة في المسابقة التي نظمتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية/ جامعة الدول العربية وأكاديمية جوائز الإنترنت.
- متابعة العمل على تحديث شبكة المعلومات الداخلية (الانترانت) وشبكة خدمات الموظفين الذاتية (MenaME).
- متابعة تقديم الدعم الفني لمستخدمي نظام GFMIS في الوزارة والتنسيق مع فريق عمل المشروع في وزارة المالية.
- متابعة التنسيق مع مشروع HRMIS / ديوان الخدمة المدنية.
- متابعة تطبيق منهجية التعديل والتحديث على الأنظمة من خلال التنسيق المستمر مع مستخدمي الأنظمة وإجراء التعديلات والإضافات اللازمة حسب متطلبات العمل، وتشمل نظام المنح والمساعدات الفنية، نظام المستودعات لإدارة وضبط المخزون، نظام القروض، نظام الدورات والبعثات الخارجية، نظام إعادة الإقراض، نظام الحركة الذي يُستخدم لمتابعة معلومات السيارات وعمليات الصيانة وأوامر الحركة اليومية، ونظام متابعة المشاريع التي تشرف عليها وحدة تنسيق الشؤون العراقية.
- تم بناء نظام مُحوسب جديد لمتابعة عقود الصيانة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات وبدء العمل على بناء نظام لمتابعة مشاريع وتمويل الجمعيات والبرامج التي تُشرف عليها وحدة برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية (مُنجز 90%).



- تحديث كافة الأنظمة المحوسبة وتحويلها إلى Oracle Application Server 10g لتعمل من خلال متصفح الانترنت دون الحاجة لتنزيل برمجيات أوراكل ونسخة من الأنظمة على الجهاز الخاص بكل مستخدم.
- متابعة إدامة وتشغيل نظام إدارة المساعدات الفنية في الأردن JAIMS (المرحلة الثانية)، وقاعدة البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي والجهاز الخادم الرئيسي الخاص بهذه الأنظمة.
- المشاركة في العديد من اللجان الفنية ولجان المشتريات الثلاثية والمشتريات المحلية ولجنة الاستلام في الوزارة وفي الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى.
- استلام وحفظ جميع المعاملات الصادرة من الوزارة والواردة إليها وأرشفتها إلكترونياً، ومتابعة البريد مع المديرية والوحدات المعنية من خلال نظام الأرشفة الآلي في ديوان الوزارة.
- التنسيق المستمر مع مركز اتصال عمليات الحكومة الإلكترونية وشبكة الحكومة الآمنة (SGN) وعمل عدد من موظفي مديريةية تكنولوجيا المعلومات والأرشفة في شواغر قسم الحكومة الإلكترونية بالإضافة لعملهم.
- متابعة وصيانة نظام النسخ الاحتياطي Data Protector ومتابعة تحديث آلية النسخ الاحتياطي Backup Policy حسب طبيعة العمل، وحفظ نسخة من Tapes في مركز المعلومات الوطني.
- المساهمة بشكل فاعل في إنجاز متطلبات جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية من خلال العمل مع فريق معيار المعرفة ومعيار العمليات.
- تحديث نظام التشغيل من Windows xp إلى Windows 7 وبرمجيات Microsoft Office من نسخة 2007 إلى 2010 على معظم أجهزة الوزارة تماشياً مع تنفيذ متطلبات برنامج الحكومة الإلكترونية بالإضافة إلى تطوير وزيادة الذاكرة لأكثر من (50) جهاز حاسوب.
- متابعة تنظيم وصيانة غرف الكمبيوتر الرئيسية في الطابق الثاني والثالث وإعادة ترميم التمديدات الكهربائية وتركيب أباريز جديدة.
- التطوير والتحديث المستمر للبنية التحتية لشبكة الحاسوب الداخلية في الوزارة، واستكمال تطوير أجهزة الحواسيب وملحقاتها ومتابعة إدامتها، وتقديم الدعم الفني اليومي لكافة الأجهزة الحاسوب وملحقاتها من حيث التركيب والصيانة والتشغيل، وإدامة عمل البنية التحتية لشبكة الحاسوب من موزعات ونقاط الشبكة وكوابل والانترنت والبريد الإلكتروني، وكذلك عمل جرد شهري وكتابة تقارير لتزويد قسم اللوازم بها تتعلق بالأجهزة الصالحة وغير صالحة وملحقاتها وذلك لغايات الشطب أو الإهداء، وتقدر عدد المشاكل الفنية اليومية المتنوعة بـ (40) مشكلة.
- تجهيز (31) جهاز جديد وتنزيل البرامج اللازمة عليها وتركيبها لدى موظفي الوزارة وكذلك تمت الاستفادة من الأجهزة القديمة والتي كانت بحوزة الموظفين الذين تبذلت أجهزتهم وعمل الصيانة اللازمة لها وتطوير الذاكرة عليها وإعادة تركيبها في الوزارة وعددها يقارب (15).

## ثالثاً: في مجال الشؤون المالية والإدارية:

### 1. الخدمات المقدمة في مجال الشؤون المالية والإدارية:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمسائل والأموال المالية	تهدف هذه الخدمة إلى ضمان الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة من خلال إدارة الموارد المالية ومراقبة التكاليف ومتابعة الإجراءات المحاسبية	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تقديم الخدمات الإدارية المساندة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الدعم والإسناد اللوجستي لمديريات ووحدات الوزارة والتي تشمل تأمين كافة احتياجات الوزارة من الخدمات الإدارية واللوازم والصيانة والنظافة وغيرها	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تقديم المشورة القانونية للمديريات والأقسام في الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الرأي والمشورة القانونية لمعالي الوزير وعطوفة الأمين العام ومديريات ووحدات الوزارة بما يتناسب مع التشريعات والقوانين والأنظمة المحلية المعمول بها	جميع مديريات ووحدات الوزارة
إدارة القروض والمنح	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة وتنظيم الجوانب المالية في اتفاقيات القروض والمنح وإعادة الإقراض وفروقات الفوائد وتدقيقها ومراجعة مسودات الاتفاقيات التمويلية لإبداء الرأي فيها	مديرية التعاون الدولي مديرية البرامج والمشاريع
المشاركة في إعداد مشروع قانون الموازنة السنوي للنفقات الجارية والرأسمالية للوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد وموازنة الوزارة ومتابعة تمويل مشاريع المؤسسات والدوائر الحكومية المرصودة بموازنتها والإشراف على تنفيذ بنود الموازنة بحسب التشريعات المعتمدة	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تقديم الخدمات المالية المساندة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الخدمات المالية والمحاسبية للموظفين والمتعلقة بأوضاعهم المالية مثل إجراءات صرف الرواتب والإجازات وبدل التنقلات والسفر... الخ	جميع مديريات ووحدات الوزارة

## 2. الانجازات:

- تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) :

في مجال المقبوضات والمدفوعات وإدارة المشتريات من خلال أتمتة جميع إجراءات العمل، والاستعاضة عن الأساليب اليدوية التقليدية بأساليب محسوبة متطورة، وتوحيد الأنظمة والإجراءات المالية والمحاسبية المتبعة لدى مختلف الأقسام المالية في مديرية الشؤون المالية والإدارية بما يلبي أفضل الممارسات الدولية المتبعة بهذا الخصوص.

- تطبيق نظام إعادة الإقراض :

نظام محوسب يخدم قسم إعادة الإقراض في مديرية الشؤون المالية والإدارية ويقوم النظام بمتابعة السحوبات وجدولة الأقساط وسدادها من قبل الجهات المعاد الإقراض لها، ويتم من خلال النظام عملية احتساب الفوائد بناءً على البيانات والمعلومات المدخلة أولاً بأول ويقوم النظام بتوفير التقارير عن معلومات الاتفاقية والتسديدات والأرصدة المتبقية.



## رابعاً: الخدمات المقدمة في مجال الإعلام والاتصال:

### الخدمات المقدمة في مجال الإعلام والاتصال:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
إقامة علاقة تواصل ما بين الوزارة وأجهزة الإعلام	<ul style="list-style-type: none"> <li>• بناء علاقة ايجابية مع وسائل الإعلام بمختلف أصنافها المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية، على أساس التواصل واحترام دور هذه الوسائل وحققها في الحرية والاستقلالية وفي الحصول على المعلومة وفق أحكام التشريعات النافذة، وفي إطار التزام الحكومة بتنفيذ ما ورد في كتاب التكليف السامي باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان حرية التعبير وفسح المجال أمام الإعلام المهني الحر المستقل لممارسة دوره كركيزة أساسية في مسيرة التنمية الوطنية.</li> <li>• إبراز الصورة الإيجابية عن الوزارة لدى الرأي العام من خلال متابعة الأحداث والمناسبات الخارجية والداخلية والرد على استفسارات الجهات الخارجية</li> <li>• تكوين علاقات عمل قوية وبناء ثقة متبادلة مع الصحفيين لتسهيل تدفق المعلومات في الوقت المناسب</li> <li>• إعداد قاعدة بيانات حول أهم الكتاب والصحفيين والإعلاميين ذوي العلاقة</li> </ul>	وسائل الإعلام الخارجية والداخلية
القيام بالنشاطات البروتوكولية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الإشراف على استقبال ووداع الوفود الرسمية وعمل الترتيبات لإقامتهم والقيام بتنفيذ الأمور البروتوكولية</li> <li>• الإشراف على الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات والنشاطات ذات العلاقة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي</li> <li>• متابعة وتجهيز التأشيرات والحجوزات المتعلقة بسفر موظفي الوزارة في المهمات الرسمية</li> <li>• مرافقة الوفود الرسمية في الجولات الميدانية</li> </ul>	جميع مديريات ووحدات الوزارة

## خامساً: الخدمات المقدمة في مجال الرقابة المالية والإدارية:

### الخدمات المقدمة في مجال الرقابة المالية والإدارية:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
الفحص المفاجئ على أمين الصندوق	تهدف هذه الخدمة إلى التأكد من مطابقة أرصدة الصندوق الفعلية للسجلات والوثائق الرسمية.	مديرية الشؤون المالية والإدارية
تدقيق مستندات الصرف ومطابقتها مع المرفقات	تهدف هذه الخدمة إلى تدقيق وضبط مستندات الصرف ومطابقتها للقوانين والأنظمة والتعليمات السارية وللأصول المحاسبية، والقوانين والأنظمة والتعليمات السارية وانسجامها مع ما خصص لها بقانون الموازنة العامة، والتأكد من وجود المعززات المتعلقة بصرفها.	
مطابقة السجلات والوثائق المالية الخاصة بقسم الشؤون المالية	تهدف هذه الخدمة إلى التأكد من مطابقة السجلات والوثائق والكشوفات والبيانات المالية الخاصة بقسم الشؤون المالية مع السجلات والوثائق الأخرى ومنها الكشوفات والبيانات الواردة من الجهات التمويلية الخارجية، والكشوفات البنكية، وقانون الموازنة العامة، وغيرها.	
إعداد التقارير الرقابية المتعلقة بالقوائم المالية للوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى وضع الإدارة العليا في الوزارة بصورة الوضع المالي للوزارة من خلال تحليل البيانات المالية للوزارة وبيان أية انحرافات حدثت عن المخطط	الإدارة العليا
إعداد التقارير والمذكرات الرقابية المتعلقة بالجوانب الإدارية في الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى وضع الإدارة العليا والإدارات المختلفة في الوزارة بصورة أية ملاحظات أو أخطاء حصلت أو من الممكن حصولها بحيث يمكن تجنبها للوصول إلى كفاءة عالية في إدارة موارد الوزارة.	الإدارة العليا مديريات ووحدات الوزارة المختلفة



وزارة التخطيط والتعاون الدولي

ص.ب. ٥٥٥ عمان – الأردن (١١١١٨)

هاتف رقم : ٤٦٤٤٤٦٦ ٦ ٠٠٩٦٢

فاكس رقم : ٤٦٤٩٣٤١ ٦ ٠٠٩٦٢

البريد الالكتروني: mop@mop.gov.jo

الموقع الالكتروني : www.mop.gov.jo



# النقدير السنوي ٢٠١١

فاكس رقم : ٤٦٤٩٣٤١ ٦ ٠٠٩٦٢  
البريد الالكتروني : [mop@mop.gov.jo](mailto:mop@mop.gov.jo)  
الموقع الالكتروني : [www.mop.gov.jo](http://www.mop.gov.jo)

وزارة التخطيط والتعاون الدولي  
ص.ب. ٥٥٥ عمان - الأردن (١١١١٨)  
هاتف رقم : ٤٦٤٤٤٦٦ ٦ ٠٠٩٦٢